يبدو أن روسيا اتخذت قرارها بإنهاء آخر مقاومة لها في مدينة ماريوبول الأوكرانية، عبر إطلاق هجوم ضخم على ما تبقى من المقاومين في مصنع آزوفستال. وفيما أعلنت واشنطن أن الحرب تتغير، متحدثة عن أسابيع مقبلة حاسمة، كشفت لندن عن تقديم مساعدات عسكرية جديدة إلى كييف

ماريوبول
اقتحام آخر جيوب المقاومة

القوات الروسية تهاجم مصنع آزوفستال... وأميركا تتحدث عن أسابيع حاسمة

أوكراني يتفقد منزله المدمر قرب كييف أمس الأول (Getty)

للحديث تتمة...

في زراعة الخوف

عثمان لحياني

عندما تفشل الأنظمة العربية في طرح مشروع سياسي مقنع، وتحقيق المنجز الاقتصادي والاجتماعي والإيفاء بتطلعات شعوبها، أو تشعر بأن رصيدها من الثقة يصدد أن ينتهي، تلجأ إلى استدعاء لحظات الأزمة وتدابير «القهر النافع» وتدوير الدراما السياسية. وتهدف الأنظمة من وراء هذا الأمر لشد الجماهير والوعي الجمعي إلى الخلف، وإبقائها رهن ظروف التوتر واستزراع القلق.

يقدم مسلسل «الاختيار» المصري، طريقة جديدة في إدارة الحكم وتسيير الجماهير في الدول العربية، ليس فقط من خلال إعادة التشكيل السياسي للأحداث، وتوجيهها بالشكل الذي يريده نظام عبد الفتاح السيسي، ولكن في مزيد من مركزة «العسكر» والجيش في العقل المصري والعربي، ثم الاستدعاء، غير المبرر، «للأحقاد» السياسية.

في الواقع، لم يكن «الاختيار» موجهاً للجيل الذي حضر هذه الأحداث، لكنه موجه في الحقيقة بالأساس لجيل ولد في خضم تلك الأزمة، ولم يكن له القدر الكافي من الوعي بسبب السن. وبالنسبة للنظام المصري، فإن هؤلاء هم من يجب أن يُعاد تركيب الأحداث لأجل تشكيل وعيهم.

تقرأ الأنظمة من نفس الكتاب. ففي كثير من المحطات والمنعطفات السياسية، حاولت السلطة في الجزائر استغلال بعض تفاصيل الأزمة الأمنية لتخويف الجزائريين، وتهديدهم بالفوضى في حال رفضهم للنظام القائم، أو الاستجابة لدعوات الخروج إلى الشارع.

لكن السلطة السياسية في الجزائر - بخلاف النظام المصري- لم تذهب بعيداً في هذه السياقات، ولم تحاول بالكامل إعادة إنتاج أحداث تسعينيات القرن الماضي بما يخدم سرديتها السياسية، على اعتبار أن ذلك قد يؤدي إلى توليد الأحقاد، وهذا الأمر لا يضمن بقاء النظام إذا كان ذلك سيهدد السلم الأهلي.

ولذلك وُجد في قانون المصالحة في العام 2005، ما يفيد بمنع إثارة جراح المأساة الوطنية، ليس فقط لإعفاء جيل، لم يعش صدمة العنف السياسي والإرهاب، من العيش في مدركات الأزمة، ولكن إعفاء البلد بالأساس من معوقات للتطلع إلى المستقبل ما بعد الأزمة.

وبالقياس تكون المعالجة الجزائرية لمناخات الأزمة أكثر عقلانية، وتتسامى عن الإفراط في النرجسية العسكرية. لعل فارقاً تاريخياً يفسر ذلك، أن النظام في الجزائر لم يكن مفرداً منذ ثورة التحرير، بخلاف النظام المصري الذي يعيش تحت ظل رجل واحد إلى أن يأتي من يليه.

في الوقت الذي كانت القوات الروسية والانفصاليون الموالون لها يشنون هجوماً عنيفاً على مصنع آزوفستال، وهو آخر جيب للمقاومة الأوكرانية في مدينة ماريوبول التي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي لأوكرانيا، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يواصل رمي كرة وقف الحرب في ملعب أوكرانيا والدول الغربية، عبر تأكيده أن الجانب الروسي منفتح على الحوار، لكنه طالب في المقابل بوقف الغرب تسليح أوكرانيا، فيما كان الانقسام الأوروبي يتواصل بشأن فرض عقوبات على قطاع الطاقة الروسي.

وأشار المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية فلاديم استافييف، في مقطع فيديو بثّته وكالات روسية، إلى أن «وحدات من الجيش الروسي ومن جمهورية دونيتسك الشعبية، بدأت تدمّر بواسطة المدفعية والطائرات مواقع إطلاق النار» للمقاتلين الأوكرانيين الذين خرجوا من المصنع. واتهم «كتيبة آزوف» الأوكرانية، الموجودة في المصنع، بـ«استخدام» وقف إطلاق النار المعلن لإجلاء المدنيين والخروج من أقبية المصنع و«اتخاذ مواقع إطلاق النار في الإقليم» و«في مباني المصنع». وتأتي هذه الخطوة بعد نحو أسبوعين من أمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين جيش بلاده بعدم اقتحام المصنع، بل حصاره. وقال نائب قائد «كتيبة آزوف» سفياتوسلاف بالامار، لموقع «أوكرانيسكا برافدا» الإخباري: «لقد تم قصفنا طوال الليل (أمس الأول). قتلت امرأتان والآن يجري هجوم على آزوفستال». ودعت الكتيبة أمس إلى وقف إطلاق النار بآزوفستال واستمرار إجلاء المدنيين للمناطق التي تسيطر عليها كييف. من جهته، دعا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى «اتخاذ إجراءات صارمة لأن الوضع صعب جداً».

وكانت وزارة الدفاع الروسية أعلنت أن «سلاحها الجوي دمر 75 منشأة عسكرية أوكرانية، بما في ذلك مستودع ذخائر في ضواحي خاركيف». في هذه الأثناء، أعلن بوتين، في اتصال هاتفي مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون استمر لمدة ساعتين و10 دقائق أمس الثلاثاء، أنه يجب على الغرب أن يكف عن إمداد أوكرانيا بالأسلحة التي اتهمها بأن غير جدية في ما يتعلق بمحادثات السلام. وأوضح الكرملين، في بيان، أن بوتين قال إن «الغرب يمكن أن يساعد في وقف هذه الفظائع عبر ممارسة التأثير المناسب على سلطات كييف وذلك من خلال وقف توريد الأسلحة إلى أوكرانيا». واتهم بوتين القوات الأوكرانية بارتكاب جرائم حرب، وبالتحاد الأوروبي «بتجاهلها». وأعلن أنه على الرغم من «تناقض كييف وعدم استعدادها للعمل الجاد، ما زال الجانب الروسي منفتحاً على الحوار» من أجل إيجاد مخرج للنزاع. في المقابل، أعلنت الرئاسة الفرنسية أن ماكرون طالب بوتين بإنهاء الهجمات المدمرة في أوكرانيا، كما دعاه إلى السماح بمواصلة عمليات إجلاء المحاصرين في مصنع آزوفستال بماريوبول.

في هذه الأثناء، أشارت الولايات المتحدة إلى معلومات «ذات صدقية كبيرة» مفادها أن روسيا تعتزم في «منتصف مايو/ أيار» الحالي تنظيم استفتاءات «في مدارك الأزمة، ولكن إعفاء البلد بالأساس من معوقات للتطلع إلى المستقبل ما بعد الأزمة.

وبالقياس تكون المعالجة الجزائرية لمناخات الأزمة أكثر عقلانية، وتتسامى عن الإفراط في النرجسية العسكرية. لعل فارقاً تاريخياً يفسر ذلك، أن النظام في الجزائر لم يكن مفرداً منذ ثورة التحرير، بخلاف النظام المصري الذي يعيش تحت ظل رجل واحد إلى أن يأتي من يليه.

بايدن لن يزور كييف قريباً

أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، مساء أمس الأول، أن الرئيس الأميركي جو بايدن سيرحب بزيارة أوكرانيا، لكن لا توجد خطط حالية للقيام بذلك، بعد قيام رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي بزيارة مفاجئة الى كييف أخيرا. وقالت ساكي، في تصريح، إن البيت الأبيض سيواصل تقييم الوضع على الارض في أوكرانيا، مشيرة الى ان هدف إدارة بايدن هو إعادة فتح السفارة الاميركية في العاصمة الأوكرانية ووجود دبلوماسيين بها. وأضافت: «اعلم ان الرئيس سيرحب بزيارة أوكرانيا، لكن لا توجد خطط قيد الاعداد في الوقت الحالي».

لن تعتبر شرعية، ومثلها أي محاولة لضم أراض أوكرانية أخرى. عليها التحرك في شكل عاجل». وخيرسون القريبة من شبه جزيرة القرم التي ضمتها موسكو في 2014 هي المدينة الأوكرانية المهمة الوحيدة التي سيطر عليها الروس تماماً منذ بدء غزوهم لأوكرانيا. وسبق أن اتهمت كييف السلطات الروسية بأنها تريد أن تنظم «استفتاء» على استقلال هذه المنطقة.

في موازاة ذلك، أعرب رئيس هيئة الأركان الأميركية مارك ميلي، أمس الثلاثاء، عن اعتقاده أن «بوتين اتخذ قراره باجتياح أوكرانيا قبل انسحابنا من أفغانستان» في أغسطس/آب الماضي. وفي حين حذر من أن «اجتياح روسيا لأوكرانيا يقوض الاستقرار والأمن العالميين»، معلناً أن أميركا «تواجه قوتين عالميتين هما الصين وروسيا»، حذر وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن من أن «الحرب في أوكرانيا تتغير والأسابيع المقبلة ستكون حاسمة». وأعلن أن «رد الفعل الدولي سيكون قوياً إذا اختار بوتين التصعيد في المجال السيبراني وأسلحة الدمار الشامل». في المقابل، أعلن رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون، في خطاب أمام البرلمان الأوكراني أمس الثلاثاء، أن بلاده ستقدم إلى كييف مساعدة عسكرية جديدة بقيمة 300 مليون جنيه استرليني (376 مليون دولار)، تشمل خصوصاً رادارات وطائرات مسيّرة. وقال جونسون، في خطابه عبر الفيديو من لندن، «سنواصل تزويد أوكرانيا بالأسلحة والتمويل والمساعدة الإنسانية، حتى تحقيق هدفنا على الأمد الطويل، أي تحصين أوكرانيا بحيث لا يجرؤ أحد على مهاجمتكم مرة أخرى».

واعترف جونسون بأن الغربيين كانوا «بطيئين جداً في فهم ما كان يحصل» وفي فرض عقوبات على موسكو، قائلاً: «لا يمكننا أن نكرّر هذا الخطأ». وحيّا جونسون، الذي زار كييف في إبريل/نيسان الماضي، مقاومة الأوكرانيين الذين أبعدوا القوات الروسية «عن أبواب كييف، ولم ينجرّوا فقط أعظم إنجاز في القرن الحادي والعشرين»، بل «كشفوا أيضاً الجنون التاريخي لفلاديمير بوتين». وفي إطار حرب العقوبات، أعلن تحليل الشراكات الدفاعية الدولية المستقبلية للسويد، بما يتضمن مناقشة حول الناتو. جميع الخيارات مطروحة على الطاولة». وذكرت أنه «بينما يتم تحديد الترتيبات الأمنية الخاصة بنا على الصعيد الوطني، فإننا ننسق بشكل وثيق للغاية مع فنلندا».

(رويترز، أسوشييتد برس)

سانا مارين: هجوم روسيا غير بيئتنا الأمنية تماما

دعم ألماني لتوسيع حلف «الأطلسي»
فنلندا والسويد لم تحسما قرارهما بعد

في الوقت الذي لم تقرر فنلندا والسويد بعد ما إذا كانتا ستنضمان إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإنهما تلقتا، في المقابل، دعماً من ألمانيا للانضمام إلى الحلف، إذا رغبتا بذلك. ومنذ غزو روسيا لأوكرانيا، تفكر فنلندا والسويد في التقدم بطلب للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي من شأنه أن يمثل تحولاً رئيساً في سياسة منطقة الشمال الأوروبي. ومن المقرر أن يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في برلين يومي 14 و15 مايو/ أيار الحالي. وأعلن المستشار الألماني أولاف شولتز، في بيان وإلى جانبه رئيستا وزراء السويد ماغدالينا أندرسون وفنلندا سانا مارين اللتان شاركتا في اجتماع وزاري استمر يومين في ستوى ميزبرغ شمالي برلين لمناقشة الوضع الأمني في أوروبا، أنه لا يمكن لأحد أن يفترض أن روسيا لن تهاجم دولاً أخرى، بالنظر إلى انتهاكها القانون الدولي في أوكرانيا. وقال: «إذا قررت هاتان الدولتان (فنلندا والسويد) الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، فيمكنهما الاعتماد على دعمنا». واعتبر أن الغزو الروسي لأوكرانيا كسر نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية وأجبر أوروبا على تعزيز استراتيجيتها الدفاعية. وفي مقابلة مع مجلة «شتيرن»، نشرت أمس الثلاثاء، اعتبر شولتز أن سياسة بوتين استعمارية، وأن الرئيس الروسي يعتبر الدول المجاورة ساحة خلفية لروسيا. وأضاف: «يريد توسيع أراضيه بالعنف. يحاول يائساً إعادة ترسيخ الأهمية القديمة لروسيا في عالم قد تغير».

وأشارت ماغدالينا ومارين، من جهتهما، إلى أن حكومتيهما لم تقررا بعد ما إذا كانتا ستنضمان إلى حلف شمال الأطلسي، لكنهما شددتا على أهمية التعاون الأمني الوثيق مع الدول الأوروبية الأخرى في مواجهة العدوان الروسي على أوكرانيا. وأعلن مارين، بعد اجتماع مع شولتز، إن «هجوم روسيا على أوكرانيا قد غير بيئتنا الأمنية تماماً». مؤكدة أنه «لا عودة إلى الوراء». وأضافت: «علينا أن نقرر ما إذا كنا سنتقدم بطلب لعضوية الناتو أو سنواصل مسيرتنا الحالية. هذا هو النقاش الذي نجريه الآن في برلماننا الوطني». وأعلنت أندرسون، من جهتها، أن البرلمان السويدي يجري مراجعة أمنية ستقدم في 13 مايو الحالي. وأوضحت أن «المراجعة تشمل

أصل هتلر «اليهودي» وأوكرانيا يفجران سجالات بين روسيا وإسرائيل

فجّر تصريح وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، حول الأصل اليهودي لهتلر، سجالاً مع إسرائيل، فيما واصلت موسكو التصعيد

موسكو ـ رامي القليوبي

مع إطالة أمد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وتحول الموقف الإسرائيلي من الحياد وعروض الوساطة إلى الانحياز العلني لكييف، تمر العلاقات بين موسكو وتل أبيب بمرحلة من التوتر وصلت إلى حد استدعاء وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير الروسي، أناتولي فيكتوروف، أمس الأول الاثنين، للمطالبة باعتذار على خلفية تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، حول الأصول اليهودية لزعيم النازية أدولف هتلر. وكان لافروف قد انتقد، في مقابلة مع قناة «ميديا سات» الإيطالية بُثّت الأحد الماضي، حجج الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، التي حاول من خلالها أن ينفي وجود النازية في بلاده، متحججاً بأصوله اليهودية. وقال إن «هذه (حجج زيلينسكي) لا تعني شيئاً على الإطلاق، فالشعب اليهودي الحكيم يقول إن أشد المعادين للسامية هم عادة اليهود»، مضيفاً أن «الهتلر أيضاً، حسب ما أذكر وإذا لم أخطأ، أصولاً يهودية».

ودافعت المتحدثة باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا، أمس الثلاثاء، عن تصريحات لافروف، متهمة، في الوقت ذاته، الحكومة الإسرائيلية بدعم النازيين الجدد في كييف. وقالت، في بيان: «لقد أولينا اهتماماً للتصريحات المناقضة للتاريخ لوزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، والتي تفسر إلى حد كبير نهج الحكومة الإسرائيلية الحالية الداعم لنظام النازيين الجدد في كييف». واعتبرت أن «الأصل اليهودي للرئيس الأوكراني ليس ضمانة للحماية من تقفي النازية الجديدة في أوكرانيا». وتساءلت كيف أن «لبيد وحكومته لا يرون هذا. كما أنهم يتجاهلون بسخرية وباء تدمير وتدنيس الآثار لأناس صالحين حقيقيين في العالم، جنود الجيش الأحمر الذين أوقفوا الهولوكوست وأنقذوا العالم اليهودي».

وكان لبيد قد اعتبر، في تصريحات لموقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس الأول، أن اتهام اليهود بأنهم معادون للسامية هو «أحط مستويات العنصرية». وأضاف: «الأوكرانيون ليسوا نازيين. النازيون فقط كانوا نازيين، وكانوا وحدهم وراء التدمير الممنهج للشعب اليهودي». وكتب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في تغريدة، أنه «يجب على العالم أجمع الاعتراض علناً على هذا الخطاب الدنيء والخطير، ودعم شركائنا الأوكرانيين في مواجهة الهجوم الشنيع للكرملين».

ومن اللافت أن تصريحات لافروف جاءت بعد سلسلة من المواقف والتحركات الإسرائيلية المخيبة لآمال روسيا، بما فيها التصويت لصالح تعليق عضوية موسكو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتوجيه لبيد، اتهامات إلى روسيا بارتكاب جرائم حرب في مدينة بوتشا الواقعة في ضواحي كييف، وموافقة وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس على توريد الخوذ والسترات الواقية إلى أوكرانيا. وتعكس هذه التحركات الإسرائيلية تحولاً جذرياً منذ بداية الحرب الروسية على أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط الماضي، حين كان رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت أول القادة الأجانب الذين وصلوا إلى موسكو، في زيارة غير معلنة، مقدماً عرضاً للوساطة بين موسكو وكييف. وفي هذا الإطار، أرجعت الصحافة الروسية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، ماريانا بيلينكايا، انحياز السلطات الإسرائيلية لأوكرانيا إلى موقف الجالية الناطقة بالروسية في الداخل الإسرائيلي الرافضة للحرب. واعتبرت، في الوقت ذاته، أن تصريحات لافروف لا ترقى إلى درجة معاداة السامية. وقالت بيلينكايا، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يمكن تصنيف تصريحات لافروف على أنها معادية للسامية بالمعنى الحرفي للكلمة، لكنها خارجة عن المألوف ولا ترقى إلى مستوى وزير، وتعكس استياء موسكو المتراكم من تحول إسرائيل، من الموقف المحايد في بداية الأحداث إلى الانحياز الواضح لأوكرانيا».

والملاحظ أن تصريحات لافروف ليست أول موقف مندد بالانحياز الإسرائيلي لأوكرانيا يصدر عن وزارة الخارجية الروسية في الأيام الأخيرة. وكانت زاخاروفا قد ندّدت، الأسبوع الماضي، باقتراح السفير الإسرائيلي لدى أوكرانيا ميخائيل بروسكي، على عمدة كييف فيتالي كليشكو، تغيير أسماء بعض الشوارع والأماكن في العاصمة في إطار «نزع الروسية» في أوكرانيا. وحول الدوافع الإسرائيلية لدعم أوكرانيا، قالت بيلينكايا: «تضم إسرائيل جالية كبيرة مكونة من السكان الناطقين بالروسية، ولا ينحدر جميعهم من روسيا وحدها، وإنما أيضاً من أوكرانيا وبيلاروسيا». وأضافت: «تشكل هذه الجالية نحو 20 في المائة من سكان إسرائيل، وتتبنى الأغلبية الساحقة منهم مواقف مناهضة للحرب، ولا تريد السلطات الإسرائيلية إغضابهم. كما أن إسرائيل تعتبر نفسها جزءاً من الكتلة الغربية، ولذلك التزمت بالتصويت لصالح تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان». ومع ذلك، قللت من أهمية تأثير الخلافات حول أوكرانيا على التنسيق الروسي الإسرائيلي في سورية. وقالت: «تدرك إسرائيل أن العلاقات مع روسيا مهمة لأمنها، ولا يزال هناك تفاهم ضمني، مفاده أن موسكو لا تعترض على الضربات الإسرائيلية في سورية طالما لا تشكل خطراً على حياة العسكريين الروس».

اتهمت زاخاروفا الحكومة الإسرائيلية بدعم النازيين في كييف

صادف زادة: انحياز إسرائيل لأوكرانيا يقتصر على التصريحات

من جهته، اعتبر الأستاذ الزائر في كلية الاقتصاد العالمي والسياسة والعالمية بالمدرسة العليا للاقتصاد في موسكو، مراد صادق زادة، أن الانحياز الإسرائيلي لأوكرانيا يقتصر على الإدلاء بتصريحات داعمة لها بلا أفعال حقيقية. واستشهد في ذلك بالحظر الذي فرضته تل أبيب على الدول التي تشتري أسلحتها لضمان عدم تسليمها إلى كييف. وقال صادق زادة، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «التوتر في العلاقات الروسية الإسرائيلية غير ناجم عن تصريحات لافروف، بل يندرج ضمن التوجه الذي تبلور مع وصول الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بينت الذي لا تربطه علاقة شخصية قوية بـ(الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين على عكس سلفه بنيامين نتنياهو». وحول تأثير الحرب في أوكرانيا على العلاقات الروسية الإسرائيلية، أشار إلى أنه «مع بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا واجهت العلاقات الروسية الإسرائيلية تحدياً جديداً، إذ لم يحظ الحياد الإسرائيلي بقبول الغرب وواشنطن التي مارست بعض الضغوط على تل أبيب دون أن تقاومها هذه الأخيرة كثيراً». وأضاف صادق زادة: «لكن في الواقع، تدلي تل أبيب بتصريحات استعراضية كثيرة، ولكننا لا نشهد أي خطوات عملية محددة لدعم كييف، بل على عكس ذلك، حظرت إسرائيل على الدول المشترية للأسلحة الإسرائيلية تسليمها لأوكرانيا، ولم تنضم إلى العقوبات على روسيا». ومع ذلك، حذر من تنامي التوتر في العلاقات بين موسكو وتل أبيب، قائلاً إن «استمرار التوتر قد يكون له مفعول فعلي على العلاقات. وعند التنديد بالأعمال الروسية في أوكرانيا، يتعين على الحكومة الإسرائيلية الوقوف على أعمالها هي بحق الفلسطينيين الذين تزداد أوضاعهم كارثية يوماً بعد يوم».

شهادات من يوميات الحرب
انتهاكات ونهب وتعامل مع العدو

يصل مئات الأشخاص يومياً إلى زابوريجيا (ديمتار ديلكوف/فرانس برس)

يصف سكان في جنوب أوكرانيا حال المناطق التي تسيطر عليها القوات الروسية هناك، ويقولون إن الانتهاكات والنهب والتعامل مع العدو والمقاومة هو ما بات سائدا في تلك المناطق. ويقول إيغور كيريافتسيف الذي روى لوكالة «فرانس برس» مع نحو عشرة أوكرانيين آخرين، ما عاشوه يومياً هناك، إن السكان عانوا الكثير خلال «شهرين تحت الاحتلال». وفرّ إيغور كيريافتسيف (35 عاماً) من نوفوتروتيسكي في منطقة خيرسون في جنوب أوكرانيا مع زوجته وابنته. ويقول «إذا تطلقتم كلمة واحدة باللغة الأوكرانية وسمعكم أحد وأخبرهم، يأتون إلى منزلكم ويخطفونكم. البعض يعود، والبعض لا يعود». وتوقف كيريافتسيف في زابوريجيا، وهي مدينة صناعية كبيرة في جنوب أوكرانيا لا تزال خاضعة للسيطرة الأوكرانية. ويصل مئات الأشخاص يومياً من أراض تحت سيطرة الروس إلى زابوريجيا، بعضهم يعبرونها فقط، فيما آخرون يبقون، مثل ناتاشا بورتش التي تركت منطقة أوريخيف (جنوب زابوريجيا) برفقة ولديها.

وتُسيطر القوات الروسية بشكل جزئي على أوريخيف. وتقول بورتش «كانوا دائما ثملين. كانوا يمشون في الشوارع وهم يوجهون أضواءهم إلى النوافذ، وكانوا أحياناً يطلقون النار». وتؤكد أن بعض الذين تعرفهم وجدوا أنفسهم مسجونين في أقبيتهم و«أيديهم وأرجلهم مقيدة»، وأن والدة إحدى صديقاتها «خطفت» و«لا أحد يعرف ما حدث لها». وتصف أيضاً عمليات سرقة ممنهجة، قائلة «كانوا يسرقون المال والسيارات. وإذا لم يكن أحدهم مستعداً لإعطاء سيارته، كانوا يطلقون النار عليه في ساقيه». ويقول إيغور كيريافتسيف «يأخذون كل معداتكم وسياراتكم، يأخذون الحبوب من الفلاحين». ونهاية إبريل/نيسان الماضي، اتهم الادعاء العام في زابوريجيا الجنود الروس بسرقة «61 طناً من القمح» في المنطقة. ويروي أوليكسي (اسم مستعار) وهو مزارع يأتي بشكل منتظم إلى زابوريجيا لبيع منتوجاته، كيف سلبت القوات الروسية أطناناً من الخبار من شركة مهمة في المنطقة بغية إعادة بيعها «في شبه جزيرة القرم».

لكن بالنسبة لغالبية الأوكرانيين، تتبلور الممارسات التعسفية للمحتل عند حواجز الطرق بشكل خاص. ويؤكد ليو (اسم مستعار) أن أحد أبناء عمه قُتل في الأيام الأولى من الغزو بعدما رفض الوقوف عند حاجز نوفا كاخوفكا وهي مدينة قريبة من خيرسون. ويروي الذل اليومي الذي يشعر به الذين يمرون على الحواجز. ويلفت أوليكسي إلى أنه وجد نفسه «ثلاث مرات بسرواله الداخلي» على الطريق، بعدما أمرته عناصر موالية لروسيا في دونباس بخلع ملابسه. ويُعد هذا إجراء شبه عادي، بحسب سيرغي بوتشينوك الذي فر مع زوجته وأطفالهما الأربعة من توكمال في جنوب زابوريجيا. ويقول «كنا نرى أشخاصاً بملابسهم الداخلية على كل حاجز».

غير أن المعاملة ليست نفسها مع جميع الأوكرانيين، لأن البعض يرى حتمية المقاومة في مواجهة الاحتلال، فيما يرى البعض الآخر فرصة للتعامل مع الأعداء». ويتعامل «عدد كبير من الأشخاص مع الروس» في توكمال التي كانت تضم 30 ألف نسمة قبل بداية الحرب، بحسب أوليسيا بوتشينوك. وفي إينيرغودار، وهو موقع أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا وخاضع لسيطرة موسكو الآن، «يتعاون العديد من رواد الأعمال مع الروس لمواصلة ممارسة الأعمال التجارية»، بحسب تيتيانا وهي مُدرّسة لغة أوكرانية. وقام نحو 500 من 20 ألف نسمة في بولوغوي بالتعامل مع الروس، بحسب المزارع أوليكسي. غير أن المقاومة بدأت تتشكل وبدأت تقضي على الجنود الموالين لروسيا الوافدين من دونباس إلى الجنوب، وفق قوله. ويضيف أوليكسي «لكل منا جبهته القتالية. نفعل ما نستطيع فعله».

(فرانس برس)

مرور الكرام

نبي «الاختيار 3»: عبادة طوطم الدراما

وائل قنديل

ما تعيشه مصر الآن أشبه بأجواء عصر الطوطم، أو ذلك النظام الذي كان يحكم حياة القبيلة في أزمنة ما قبل الديانات، إذ يجرى اعتماد مسلسل «الاختيار» في هذه اللحظة عقيدة تنظّم مجتمع قبيلة 30 يونيو، لينهض بدور الرمز/ الحيوان المقدّس لدى القبائل القديمة، والذي يُحرّم صيده أو أكله، كونه الحامي لها من الأعداء المتربصين، ومن ثم يتم الاحتفال به في أعياد مقدسة، وتؤدّى له الطقوس في تبتّل وتضرّع.

في هذا الأجواء، تستحوذ مسألة حماية الطوطم الدرامي والدفاع عنه ضد هجوم الأشرار، بالنقد والتفنيد ودحض ما يعِجّ به من أكاذيب وأوهام، أو حتى السخرية منه، على معظم وقت واهتمام الجنرال السيسي، الذي يؤكد يوماً بعد يوم أنّ هذا المسلسل هو مشروعه الشخصي.

كان مدهشاً حقاً أن يكون الاحتفال بشعائر مسلسل الاختيار طاغياً على الاحتفال بعيد الفطر المبارك، حين أتى رأس الدولة بطاقم عمل المسلسل في صباح العيد ليفرض على المواطنين ساعات من البث التلفزيوني المباشر، كلها كلام عن المسلسل وفقه المسلسل ونصوصه المقدسة وتعاليمه، والتحريض على أعداء المسلسل والتحذير منهم.

بدا الأمر وكأن ثلاثين حلقة من الأكاذيب الملفوفة في قماش درامي، تجاوزت تكلفتة مئات الملايين من الجنيهات، لم تكن كافية لتوصيل الرسالة المطلوبة، فقرّر صاحب المسلسل أن يضيف حلقة ارتجالية جديدة، وطويلة جداً، يكمل فيها افتراس المستهدفين من العمل، واستباحة سيرتهم، بينما هم ممنوعون من الرد، عاجزون عن المنازلة، كونهم تحت الثرى، رحمهم الله، أو تحت أغلال السجن المشدّد، معزولين عن العالم.

«اللي اتعرض في الاختيار والله والله كان الحقيقة، نحن لم نطع ولم نعتد على أحد، وهناك حالة استنفار من جانب الجهات الأخرى تجاه مسلسل الاختيار لمحاولة تشويهه». ثم يبعث برسالة إلى صناع الدراما «شفنا ازاي عمل درامي (الاختيار 3) بألف كتاب وألف ساعة حوار».

هكذا تكلم الجنرال زرادشت خلال احتفالية عيد الفطر، أو بالأحرى احتفال أداء الطقوس للطوطم الدرامي المعتمد رسمياً، والذي استقبله الجمهور، في معظمه، باعتباره كوميديا سياسية بلهاء، ولعل في ذلك تفسيراً لحالة الارتباك والتشنّج التي ظهر عليها صاحب المسلسل وهو يروّج له، ويطلب المزيد من الأجزاء.

حين كتب فريدريك نيتشه كتابه الأشهر هكذا تكلم زرادشت، في القرن التاسع عشر، اتخذه هتلر فيما بعد أساساً فلسفياً لتأسيس حكمه النازي، ووصل به الأمر إلى أن يصف نفسه بأنه «الزعيم الفيلسوف» وهو الوصف الأكثر تواضعاً من وصف آخر اشتهر بعد النازي بنحو قرن من الزمان، حين اعتبر حاكم من الشرق نفسه «طبيب الفلاسفة». ويقول لنا التاريخ إن أوهام التفوق والعلو على الجنس البشري كله جعلت كتاب نيتشه مفروضاً باعتباره عقيدة قومية نازية، إلى الحد الذي كان الجنود في الحرب العالمية الأولى يحملونه في حقائبهم، باعتباره نصّاً مقدساً، يستعينون به للتفوق على العدو، الذي هو في نظر النازية الهتلرية في مرتبة وجودية أدنى منهم.

شيء من ذلك تعيشه مصر حالياً، فإذا كان المواطنون العاديون في مصر، إما مسلمين أو مسيحيين... فإن هناك طبقة مختلفة يمكن أن تسميها طبقة المواطنين الأعلى، أو غير العاديين وهؤلاء هم جمهور عقيدة «الاختيار 3»، تلك الديانة المستحدثة، المفروضة، بقرار رئاسي، من جنرال يهيمن على السلطة، بالقوة، قرّر أن يترك كل شيء ويتفرّغ للدعوة إلى هذه العقيدة الجديدة، ويبشّر بها ويدافع عنها في كل مكان.

الحدث

الاحتلال يصعّد في الضفة

حملة اعتقالات ومداهمات بعد تبني «القسام» عملية سلفيت

واصلت قوات الاحتلال أمس الثلاثاء انتهاكاتها بحق الفلسطينيين، ولا سيما عبر شن حملة اعتقالات في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية. وجاء ذلك بعد ساعات من إعلان «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة حماس، مسؤوليتها عن عملية سلفيت التي نفذها فلسطينيان، مساء الجمعة الماضي، في مستوطنة «ريشيل» شمال الضفة، وأسفرت عن مقتل حارس أمن إسرائيلي. ونفذت قوات الاحتلال عمليات اعتقال أمس، خلال اقتحامات ومداهمات في عدة مناطق من الضفة الغربية، تزامناً مع اندلاع مواجهات بين الشبان وتلك القوات.

قوات من جيش الاحتلال قرب نابلس (ناصر اشتية/Getty)

رام الله، غزة ـ العربي الجديد

لم تكتف قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، ببدء فرض إغلاق شامل على الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة يستمر حتى منتصف ليل غد الخميس، بل واصلت بالتزامن مع ذلك انتهاكاتها بحق الفلسطينيين، ولا سيما شن حملات الاعتقال في أنحاء مختلفة من الضفة. ويأتي ذلك بعد ساعات من إعلان «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة حماس، مسؤوليتها عن عملية سلفيت التي نفذها فلسطينيان، مساء الجمعة الماضي، في مستوطنة «ريشيل» شمال الضفة، وأسفرت عن مقتل حارس أمن إسرائيلي. ونفذت قوات الاحتلال عمليات اعتقال أمس، خلال اقتحامات ومداهمات في عدة مناطق من الضفة الغربية، تزامناً مع اندلاع مواجهات بين الشبان وتلك القوات.

واعتقلت قوات الاحتلال، ظهر أمس، ثلاثة أشقاء هم ثائر ومحمود وإبراهيم سامي أعمر من مخيم نور شمس شرق طولكرم، وذلك أثناء مرورهم على حاجز أقامته على مفرق بلدة بلعا شرق المحافظة. كذلك، اعتقلت قوات الاحتلال، فجر أمس، ثلاثة شبان من بلدة اليامون غرب جنين شمال الضفة الغربية بينهم الأسير المحرر ماهر خمايسة، كما دهمت منزلاً لعائلة الجعبري، علماً بأنها تطارد أحد أبناء العائلة وفشلت باعتقاله أكثر من مرة. كما اعتقلت قوات الاحتلال، فجر أمس، الأسير المحرر عبد الرحمن صالح من مخيم العين غرب نابلس. وجاء ذلك بعد سلسلة اعتقالات نفذتها أول من أمس، إذ اعتقلت شاباً من مدينة رام الله وسط الضفة، وشاباً آخر من مخيم الجلزون شمال رام الله، وشاباً من قرية المغير شمال شرق رام الله، وشاباً من بلدة نعلين غرب رام الله.

كما اعتقلت شابين من بلدة بيت أمر شمال الخليل جنوب الضفة، فيما اعتقلت الفتى براء سائد مرداوي خلال تواجده بالقرب من البوابة الحديدية في قرية حبلة جنوب قلقيلية شمالي الضفة، فضلاً عن اعتقالها شابين من مدينة القدس.

وفي سياق ملف الاعتقالات، قال نادي الأسير الفلسطيني، أمس، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل ملاحقة الصحافيين الفلسطينيين والتضييق عليهم، عبر جملة من السياسات التنكيلية الممنهجة، مشيراً إلى أنه منذ مطلع العام الحالي استمر الاحتلال في اعتقال الصحافيين والنشطاء، ونفذ العديد من الاعتداءات بحقهم تسببت بإصابات بين صفوفهم، وتحديداً خلال شهر إبريل/نيسان الماضي. وأضاف نادي الأسير، في بيان له بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة والذي يصادف الثالث من مايو/أيار من كل عام، أن سلطات الاحتلال تواصل اعتقال 15 صحافياً في معتقلاتها، وتفرض عليهم ظروفاً اعتقالية قاسية، كما كافة الأسرى والأسيرات في معتقلات الاحتلال.

في الأثناء، تواصلت اعتداءات واقتحامات الاحتلال ومستوطنيه، إذ أصيب عدة فلسطينيين بحالات اختناق بالغاز السام المسيل للدموع، خلال مواجهات اندلعت مع قوات الاحتلال في بلدة قباطية جنوب جنين. من جهة أخرى، اقتحمت «سلطة الطبيعة» التابعة للاحتلال الإسرائيلي أمس، أرضاً في حي وادي الربابة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وشرعت بترميم غرفة تعود للمواطن عمر سمرين، الذي توفي قبل ثلاثة أشهر، وذلك لإقامة كنيس يهودي هناك، وفق ما قال أحمد سمرين، أحد أصحاب الأرض لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا». كذلك، سلمت سلطات الاحتلال أمس، عائلتي أبو خضير وزيتون أوامر هدم منزل ومنشأة في مدينة القدس المحتلة. في غضون ذلك، أغلقت قوات الاحتلال أمس، حاجز بيت أكسا العسكري شمال غرب القدس المحتلة، لليوم الثاني على التوالي وأعاقت مرور المركبات، وذلك في إطار التضييقات الممارسة على أهالي القرية. في حين اعتدى مستوطنون، أمس على راعي أغنام قرب منطقة الخلال في قرية كفر مالك شرق رام الله، بعد اقتحام المنطقة.

وتأتي انتهاكات الاحتلال بحق الفلسطينيين مع تصاعد تهديدات المقاومة وتحذيراتها للاحتلال الذي كثّف في الفترة الأخيرة اعتداءاته على الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة ولا سيما المسجد الأقصى. وفي هذا السياق أعلنت «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة حماس، مساء أول من أمس الإثنين، مسؤوليتها الكاملة عن عملية سلفيت «البطولية»، والتي نفذها مقاومان يتبعان لها ليلة الجمعة الماضية، مشيرةً إلى أن العملية «حلقة في سلسلة ردودنا على العدوان على (المسجد) الأقصى».

وتأخر بيان تبني كتائب القسام للعملية لأيام، علماً أن فصيلاً آخر، هو «كتائب شهداء الأقصى- القيادة العامة»، أعلن تبنّيه العملية في فيديو مصوّر قبل يومين. وقد يشير هذا التبني إلى أن كتائب القسام ستنفذ المزيد من العمليات لاحقاً للرد على اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة. وفي بيانها العسكري، ذكرت «القسام» أن «العملية جاءت رداً على عدوان الاحتلال الهمجي الغاشم على المسجد الأقصى المبارك، وعلى المصلين في ساحاته في عنجهية وصلف لم يحسب العدو عواقبه بعد». مشددة على أن «هذه العملية تأتي ضمن سلسلة من عمليات الرد على تدنيس أقصانا والعدوان عليه، ولن تكون الأخيرة بعون الله». وأضاف البيان: «كتائب القسام تعلن عن هذه العملية النوعية البطولية، والتي أربكت منظومات العدو؛ لتعلن فخرها بمجاهديها أبناء القسام الميامين في الضفة المحتلة، الذين مازالوا يشرعون سيف القدس جنباً إلى جنب مع مقاومي شعبنا في كل بقاع أرضنا المحتلة». وكان الشابان يوسف عاصي ويحيى مرعي من قرية قراوة بني حسان قرب سلفيت، نفّذا العملية ليل الجمعة الماضية، قبل أن تتمكن قوات الاحتلال من اعتقالهما بعد ساعات من ذلك. وفي السياق، قال المتحدث باسم حركة حماس، عبد اللطيف القانوع، مساء أول من أمس، إن إعلان كتائب القسام تبني عملية سلفيت «بمثابة تدشين مرحلة جديدة في مقاومة الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة انتصاراً للمسجد الأقصى». وفي تصريح لإذاعة الأقصى التابعة لـ«حماس»، قال القانوع إن «كرة اللهب وبنادق القسام ستحرق الاحتلال الصهيوني من كل الساحات في حال ارتكب أي حماقة ضد المسجد الأقصى، أو أي عدوان على شعبنا». من جهتها، قالت حركة الجهاد الإسلامي إن تبني كتائب القسام العملية «دليل على أن العمل الفدائي في الضفة الغربية مستمر على قدم وساق». وبارك المتحدث باسم الحركة، طارق عز الدين، في تصريحات له العملية، داعياً «لرص الصفوف ودعم المقاومة في الضفة الغربية».

تواصلت اعتداءات واقتحامات الاحتلال ومستوطنيه أمس

القانوع: كرة اللهب وبنادق القسام ستحرق الاحتلال

تقرير

بحث عقد قمة إقليمية خلال زيارة بايدن لإسرائيل

يبحث مسؤولون أميركيون وإسرائيليون إمكانية عقد قمة إقليمية لقادة المنطقة برئاسة الرئيس جو بايدن خلال زيارة الأخير المتوقعة لإسرائيل في يونيو

مع كشف وسائل إعلام إسرائيلية عن وصول وفد أميركي أخيراً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل التحضير لزيارة محتملة للرئيس جو بايدن أواخر يونيو/حزيران المقبل إلى إسرائيل، نقل موقع «أكسيوس» الأميركي عن مسؤولين إسرائيليين، قولهما إن الوفد الأميركي بحث مع المسؤولين في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، إمكانية عقد قمة لقادة المنطقة في إطار زيارة بايدن.

واعتبر الموقع أن أهمية عقد القمة الإقليمية برئاسة بايدن، تكمن في بعث إشارات تؤكد التزام القيادة الأميركية تجاه حلفائها في الشرق الأوسط، في الوقت الذي يُنظر فيه على أن الولايات المتحدة قد بدأت بالانسحاب تدريجياً من المنطقة. يذكر أن بايدن كان قد قبل دعوة بينت لزيارة إسرائيل خلال مكالمة هاتفية بين الطرفين في 24 إبريل/نيسان الماضي، بحسب ما ورد في بيانين منفصلين للبيت الأبيض ومكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وقد قال مسؤولان إسرائيليان، وفق موقع «أكسيوس»، إن مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، إيال حولاتا، اجتمع مع نظيره الأميركي، جيك سوليفان، في البيت الأبيض الأسبوع الماضي، وناقشا الزيارة المقبلة لبايدن إلى إسرائيل. وتداول الاثنان إمكانية إضفاء عنصر إقليمي على الزيارة عبر عقد قمة بين بايدن وبينت وعدد من زعماء المنطقة، إما في إسرائيل أو في دولة أخرى «كوسيلة لمواصلة زخم قمة النقب» التي انعقدت في الأراضي المحتلة في أواخر مارس/آذار الماضي، حيث استضاف فيها وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، نظراءه من مصر والإمارات والمغرب والبحرين بحضور وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن.

وأوضح المسؤولان الإسرائيليان أن المباحثات في مسألة عقد القمة الإقليمية لا تزال في مراحلها الأولى، ومن غير الواضح ما إذا كان من الممكن عقد مثل هذه القمة، مشيرين إلى أن المحادثات بين المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين حول هذه الأمر ما زالت مستمرة. ولا يزال الموعد النهائي لزيارة بايدن غير محدد. وأوضح الموقع الأميركي أنه من المتوقع أن تتم في الأسبوعين الأخيرين من يونيو المقبل، وأن تكون قصيرة نسبياً، بين 24 و36 ساعة، على أن يلتقي الرئيس الأميركي بمسؤولين إسرائيليين في القدس ومسؤولين فلسطينيين في بيت لحم. وستكون هذه أول زيارة يقوم بها بايدن إلى الشرق الأوسط منذ توليه منصبه، ولم يتضح بعد ما إذا كان سيستغل الرحلة لزيارة دول أخرى في المنطقة. ويجري فريق من الإدارة الأميركية منذ يوم الأحد الماضي، تحضيرات في إسرائيل للزيارة المحتملة لبايدن أواخر يونيو المقبل، وفق ما ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، في تقرير مساء أول من أمس الإثنين. وأوضحت الصحيفة أن «فريقاً من الإدارة الأميركية وصل إلى إسرائيل الأحد الماضي للتحضير لزيارة بايدن هذا الصيف، والتي قد تشمل أيضاً اجتماعات في الضفة الغربية». وعادة ما يزور الرؤساء الأميركيون الأراضي الفلسطينية في حال زيارتهم لإسرائيل. ويزور الوفد الأميركي مناطق السلطة الفلسطينية، حيث تطرح فكرة أن تتضمّن زيارة بايدن لقاءً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي تلقى مكتبه، الخميس الماضي، اتصالاً هاتفياً من البيت الأبيض، أبلغ خلاله باحتمال زيارة بايدن، وفق «هآرتس». وأضافت الصحيفة: «في حين أن خطط الزيارة ليست نهائية بعد، تقول مصادر مطلعة على خطط السفر الدولية لبايدن، إنه من المحتمل أن يأتي إلى إسرائيل للمرة الأولى بوصفه رئيساً نهاية يونيو». وأفادت بأن «المسؤولين الأميركيين تلقوا مع نظرائهم الإسرائيليين لمناقشة جدول الأعمال والجدول الزمني المحتمل (للزيارة)».

المباحثات بشأن مسألة عقد القمة لا تزال بمراحلها الأولى

ووفق الصحيفة العبرية، «من المرجح أن يضيف بايدن إسرائيل كمحطة في رحلته إلى أوروبا، إما قبل اجتماع مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في ألمانيا بين 26 و28 يونيو المقبل، أو بعد قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في إسبانيا في 29 و30 من الشهر نفسه». وأوضحت أنه «في إسرائيل، من المتوقع أن يجتمع بايدن مع الرئيس إسحاق هرتسوغ ورئيس الوزراء نفتالي بينت، ويستخدم الزيارة لتسليط الضوء على علاقاته الوثيقة بإسرائيل وأهميتها كحليف للولايات المتحدة». وسبق لبينت أن زار البيت الأبيض في أغسطس/آب من العام الماضي، فيما سبق لبايدن أن زار إسرائيل في 2010 و2016 حين كان نائباً للرئيس باراك أوباما.

بايدن وبينت في البيت الأبيض في أغسطس الماضي (سارابث مالي-بول/Getty)

(العربي الجديد، الأناضول)

خاص

رسائل جزائرية لمصر

تحذير من دعم دخول باشاغا عسكرياً لطرابلس

وجهت الجزائر رسائل تحذير الى مصر، التي تعمل على تمكين رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب فتحي باشاغا من الدخول إلى طرابلس. وتعتبر الجزائر أن نشوب معارك في العاصمة خط أحمر

القاهرة ـ **العربي الجديد**
الجزائر ـ **عثمان لحياني**

يستمر التباعد بين الجزائر ومصر بشأن الملف الليبي. ففي الوقت الذي تدعم فيه الجزائر حكومة الوحدة الوطنية التي يترأسها عبد الحميد الدبيبة، وتحظى بدعم دولي وأممي، تساند مصر الحكومة المكلفة من مجلس النواب برئاسة فتحي باشاغا، فيما تتقاطع معلومات من القاهرة والجزائر وتفيد بتحذير الجزائر لمصر من خطوة اتخاذ أي خطوات تعزز الانقسام وتحاول فرض خيارات محددة في ليبيا. وقالت مصادر دبلوماسية مصرية مقربة من اللجنة الوطنية المصرية المعنية بالملف الليبي، لـ«العربي الجديد»، إن «القاهرة تلقت رسائل تحذير جزائرية شديدة اللهجة، بشأن تحركات جرت أخيراً، لدعم باشاغا ومساعدته على دخول العاصمة طرابلس، عبر تحالفات مع مليشيات ومجموعات مسلحة في غرب ليبيا».

وبحسب المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن الجزائر «شددت على أنها لن تسمح بمثل تلك الخطوة، وإن عسكرة الأزمة الليبية أو نشوب معارك عسكرية في العاصمة طرابلس، بمثابة خط أحمر بالنسبة لها، تجاوزه يعني انخراطها عسكرياً في دعم الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً». وجاءت الرسالة الجزائرية للقاهرة، على وجه الخصوص، عقب الاتصالات التي قادتها دوائر استخبارية مصرية مع مجموعات مسلحة، وكذلك التنسيق الذي قادته القاهرة بين باشاغا وتونس، من أجل توفير المناخ له لإجراء لقاءات مع قادة المليشيات، والشخصيات السياسية على الأراضي التونسية، بعد فشله في تسلم السلطة بشكل فعلي في ليبيا. وأوضحت المصادر أن «رسائل الصدام المصري الجزائري فيما يخص الملف الليبي، جاءت بعدما توسطت القاهرة لدى الجزائر للاعتراف بالحكومة المكلفة من مجلس النواب الليبي، وتوجيه دعوة لباشاغا لزيارة الجزائر، على غرار الدعوة التي وجهتها الجزائر لرئيس حكومة الوحدة وزيارته إلى هناك». وأشارت المصادر إلى أن «تطورات الموقف كانت محل نقاش موسع أخيراً، بين الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون والمصري عبد الفتاح السيسي خلال اتصال هاتفي، شدد خلاله تبون على أنه يتعين على القاهرة أن تؤكد احترام الرؤى الجزائرية في إطار ما تراه بتوافق مع مصالح شعبها، كما تقدر للقيادة المصرية مواقفها التي ترى أنها في صالح دولتها وشعبها».

ووفقاً للمصادر فقد «أكد الرئيس الجزائري لنظيره المصري، استشعار بلاده جدية تحركات حكومة الوحدة الوطنية لإجراء الانتخابات، والتجهيز لها، ونقل ليبيا إلى حالة الاستقرار الدستورية، بدلاً من مرحلة الحكومات الانتقالية». يأتي ذلك فيما اكتفى البيان الرسمي الصادر عن مؤسسة الرئاسة المصرية بالإشارة إلى «تبادل الرئيسين التهنئة بحلول عيد الفطر». وبحسب المصادر، فإن الرؤية الجزائرية بشأن الأزمة السياسية في ليبيا، تتوافق بشكل تام مع ما تتحرك في نطاقه المستشارة الأممية ستيفاني وليامز». وكشفت أن «كافة محاولات القاهرة لاستقطاب الجزائر إلى موقفها الدعم لحكومة باشاغا، وتبني موقف موحد حول ليبيا، باءت بالفشل، في ظل رغبة جزائرية ترصدها الجهات المصرية المعنية، للظهور على الساحة الأفريقية كقوة إقليمية فاعلة، وسط توجهات من جانب النظام الحاكم هناك، للانخراط في أزمات القارة». وأكدت المصادر أن «استقبال مصر لجلسات الحوار بين أعضاء مجلسي النواب والأعلى للدولة الليبيين مؤخراً قبل تعطلها، أثارت غضب الجزائر التي ترى أن حل الأزمة الليبية لن يمر إلا عبر الجزائر». وأوضحت المصادر أن «المساعي الجزائرية المتعلقة بالانخراط في القارة الأفريقية، يأتي في الوقت الذي تتبنى فيه القاهرة نفس التوجه، في محاولة للسيطرة على ملف أزمة سد النهضة ومحاصرة إثيوبيا». وقالت إن القاهرة «فشلت أيضاً في خلق أرضية مشتركة مع الجزائر بشأن الملف الليبي، وكذلك في ضم الجزائر إلى معسكر عربي أفريقي مناوئ لإثيوبيا في أزمة سد النهضة، خاصة بعدما أكدت الجزائر أن سياستها غير قائمة على الاصطفاف ضمن معسكرات، لكنها تسعى لقيادة دور وسيط، وهو ما يتعارض مع ما تراه مصر».

فشلت محاولات القاهرة لاستقطاب الجزائر لدعم حكومة باشاغا

الجزائر ترفض أن تفرض عليها مواقف أو خيارات

وأخيراً أعلن تبون أن بلاده تدعم حكومة الوحدة الوطنية الليبية التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة، مؤكداً أن هذا الدعم نابع من دعم بلاده للشرعية الدولية. وأوضح تبون أن بلاده تدرس طلباً تقدم به الليبيون من الجزائر لتنظيم مؤتمر دولي، مشدداً على أن بلاده تسير مع الشرعية الدولية في ليبيا ولا يوجد حل هناك دون الرجوع إلى الشعب. وأكد أنه «لا بد من (إجراء) انتخابات تشريعية في ليبيا، لكي تعود الشرعية للشعب، والبرلمان الجديد هو من يقرر شكل الحكومة الجديدة». من جهته، قال دبلوماسي جزائري، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك قنوات دبلوماسية للتواصل بين الجزائر والقاهرة، وفي الغالب تمثل الأزمة الليبية ملفاً أساسياً في النقاشات المستمرة». وأشار إلى أن «الجزائر ابلغت القاهرة بموقفها من أية تغييرات، أو محاولة فرض خيارات أو تغيير قواعد التوافق السياسي، من دون توافقات ثلاثية، ليبية بالدرجة الأولى، وإقليمية ثانياً، ودولية ثالثاً، لضمان دعم المسار السياسي، ستكون لها نتائج وخيمة وتعزز الانقسام». ولفت إلى أن «الجزائر ترغب في أن يحتكم التصرف السياسي في الملف الليبي إلى منطق الدولة قبل المصالح، والجزائر ترفض أن تفرض عليها مواقف أو خيارات»، وهو ما يشير بوضوح إلى أن الجزائر تشعر بانزعاج مصري من عودتها القوية في الملف الليبي.

واعتبر الدبلوماسي الجزائري أن هناك بعض الدول تتصرف في الأزمة بحسابات المصالح على حساب مستقبل الشعب الليبي. وذكر أن «الرئيس عبد المجيد تبون كان واضحاً وصريحاً في موقفه بشأن ليبيا، لأن تبرير التغييرات أو تعيين حكومة جديدة تحل محل الحكومة المعترف بها دولياً تكريس الانقسام ونسف للمسارات، وتعطيل إضافي لإمكانية إجراء الانتخابات، خصوصاً أن تبون أكد أن الاستناد إلى المؤسسات النيابية الحالية مسألة نسبية لكونها لا تمثل، بشكل حقيقي، كل الليبيين».

ويجنح الموقف الجزائري في الفترة الأخيرة نحو التباين بشكل واضح مع المقاربة المصرية، إذ كان تبون قد أعلن بصراحة حدوث تغير في الموقف من الأزمة الليبية بين الجزائر والقاهرة، بعد فترة من التفاعلات الإيجابية، منذ اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا في الجزائر في فبراير/شباط 2021، وبعد الزيارة الأخيرة للرئيس الجزائري إلى القاهرة في يناير/كانون الثاني الماضي.

دعا تبون السيسي لاحترام رؤية الجزائر بشأن ليبيا (أوند انجرست/فرانس برس)

متابعة

عبد اللهيان: مفاوضات فيينا مستمرة عبر تبادل الرسائل

شدد وزير الخارجية الإيراني حسين امير عبد اللهيان على استمرار مفاوضات فيينا عبر تبادل رسائل مكتوبة مع الأميركيين من خلال الوسيط الأوروبي

على ضمانات اقتصادية تعتبر من أهم النقاط التي جاءت في جدول أعمال هذه المفاوضات التي تتم بوساطة ممثل الاتحاد الأوروبي». وأعرب عبد اللهيان عن اعتقاده بأن الجانب الأميركي قد تفهم الخطوط الحمراء لإيران، مشيراً إلى أن طهران ستواصل مفاوضاتها وبمجرد أن يتم التوصل الى اتفاق فإن ممثل إيران في هذه المفاوضات سينفذ التغييرات النهائية في الاتفاق.

وتأتي تصريحات وزير الخارجية في وقت نقل عن متحدث باسم وزارة الخارجية الالمانية قوله إنه يمكن التوصل الى اتفاق في فيينا لاحياء برنامج العمل المشترك وإلغاء الحظر الأحادي الجانب ضد إيران. كما تأتي بعد قول رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، يوم الجمعة، على هامش مسيرات «يوم القدس العالمي» في طهران، إنّ «المفاوضات قد انتهت»، مشيراً إلى أن المفاوضات كانت في إطار الاتفاق النووي وهناك مشاكل أحدثتها أميركا، وعلينا أن نحلّها بنفسها».

وتوقفت مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي في 11 مارس/آذار الماضي، وعاد المفاوضون إلى عواصمهم، ومع ذلك، استمرت المفاوضات غير المباشرة بين طهران وواشنطن في العواصم، بعد توقف المفاوضات خلال الأسابيع الأخيرة، وذلك عبر منسقها إنريكي مورا الذي أشرف على تبادل الرسائل بين الطرفين، فضلاً عن نقل أطراف إقليمية أيضاً هذه الرسائل بينهما.

وفي السياق، أكد الدبلوماسيون الغربيون أول من أمس، أن المحادثات قد تنتهي ما لم تقدّم طهران طريقة للخروج من الأزمة.

وأشاروا، وفق صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، إلى أن منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي إنريكي مورا أبلغ نظراءه الإيرانيين بأنه مستعد للعودة إلى طهران في محاولة لكسر الجمود في المحادثات، لكنّ الإيرانيين لم يستجيبوا بعد بتوجيه دعوة إليه.

ووفق الدبلوماسيين، سيحاول مورا إقناع إيران بالتوقيع على النص النهائي للاتفاق من دون حسم مسألة تصنيف الإرهاب، وترك هذه المسألة إلى مرحلة مقبلة.

ويُعتبر موضوع رفع «الحرس الثوري» الإيراني من قائمة الإرهاب الأميركية أهم قضية عالقة أمام مفاوضات فيينا للتوصل إلى اتفاق. وظلت طهران تكرّر أنّ ذلك من خطوطها الحمراء، ولن تتنازل عنه. وفي الجانب الآخر، تتمسك الولايات المتحدة الأميركية برفض التجاوب مع هذا الطلب الإيراني، مؤكدة أنها ستبقي العقوبات على الحرس ومؤسساته. وإذ يشدد الدبلوماسيون على أنه لا يمكن أن تكون هناك إعادة تفاوض واسعة النطاق بشأن الصفقة، يوضحون أنه إذا عادت إيران بطلب لتنازل أميركي في قضية أخرى، فإن واشنطن ستنظر في ذلك.

إلى ذلك، نقلت «وول ستريت جورنال» عن مسؤول أميركي سابق عمل على الملف النووي الإيراني، قوله إن الجمود الحالي قد يستمرّ لأشهر، مع تمسك واشنطن وطهران بمواقفهما بشأن الحرس الثوري الإيراني، مضيفاً أنه من الممكن الوصول إلى طريق مسدود لوقت طويل، لافتاً إلى أن أياً من الطرفين لا يريد إعلان انتهاء المفاوضات.

من جهة ثانية، قال وزير النفط الإيراني، جواد أوجي، أمس الثلاثاء، إنه التقى بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو خلال زيارته لفنزويلا، وإن البلدين المنتجين للنفط يهدفان إلى تطوير تعاونهما. وقال أوجي في تغريدة على تويتر: «اليوم عقدت اجتماعات مع رئيس فنزويلا السيد مادورو ومسؤولين فنزويليين رفيعي المستوى». وأضاف: «تاريخ العلاقات بين إيران وفنزويلا طويل ونريد استخدام كل الإمكانات لتطوير العلاقات والتعاون المشترك». وتخضع كل من فنزويلا وإيران لعقوبات أميركية ووطدتا علاقتهما على صعيد النفط في الأشهر الأخيرة. ولم يتم الإعلان مسبقاً عن زيارة أوجي لفنزويلا.

(العربي الجديد، رويترز)

عبد اللهيان: هدفنا من المفاوضات الحصول على اتفاق قوي

شرق غرب

سورية: خروج دفعة جديدة من معتقلي صيدنايا

ارتفع عدد المعتقلين المفرج عنهم من سجن صيدنايا إلى قرابة 150 معتقلاً. وقالت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أمس الثلاثاء، إن النظام أطلق دفعة جديدة من المعتقلين في سجن صيدنايا منذ خروج أول دفعة يوم الأحد الماضي، مضيفة أنه من المتوقع إطلاق المزيد خلال الأيام المقبلة. من جهته، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن أجهزة النظام الأمنية أطلقت سراح نحو 150 شخصاً من سجن صيدنايا بناء على العفو الأخير الذي أصدره رئيس النظام بشار الأسد. ويشتهر سجن صيدنايا بين السوريين المعارضين بوصفه «مسلخاً بشرياً» جرى فيه تنفيذ أحكام إعدام بحق معارضين للنظام. (العربي الجديد)

الحزب الجمهوري: حوار سعيّد «صوري»

حذّر الحزب الجمهوري في تونس، أمس الثلاثاء، من دعوة الرئيس قيس سعيّد (الصورة) إلى الحوار الذي استثنى منه المعارضة، مشدداً على أنه «حوار صوري يكرّس الخضوع لسلطة الحاكم بأمره». وقال المكتب التنفيذي للحزب الجمهوري، في بيان نشره على «فيسبوك»، إن «ما أعلن عنه سعيّد من تنظيم حوار، بهدف إرساء جمهورية جديدة، ووضع دستور على مقاسه وعلى أنقاض دستور الجمهورية الثانية، هو حوار صوري سيكرّس الخضوع لسلطة الحاكم بأمره». (العربي الجديد)

أعلى محكمة ألمانية ترفض استئناف إياد الغريب

أعلنت محكمة العدل الفيدرالية، وهي أعلى محكمة في ألمانيا، أمس الثلاثاء، أنها رفضت استئناف الضابط السوري السابق إياد الغريب، والذي دانته محكمة في مدينة كوبلنز بغرب ألمانيا العام الماضي بتهمة الضلوع في جرائم ضد الإنسانية، وحكمت عليه بالسجن 4 سنوات ونصف العام. وقالت محكمة العدل الفيدرالية إنها لم تجد أي أخطاء قانونية في الحكم أو العقوبة التي أصدرتها محكمة كوبلنز، ما يعني أنه لا يمكن الطعن على الحكم الآن. (أسوشييتد برس)

أرمينيا: توقيف 200 شخص خلال تظاهرات

أوقفت الشرطة في أرمينيا، أمس الثلاثاء، أكثر من 200 متظاهر مناهضين للحكومة في الوقت الذي تضغط فيه أحزاب المعارضة على رئيس الوزراء نيكول باشينيان (الصورة) بشأن إدارته للنزاع مع أذربيجان. وقالت وزارة الداخلية في بيان «أوقف 206 متظاهرين» في يريفان والعديد من المدن حيث حاول المتظاهرون عرقلة حركة المرور في الشوارع، مطالبين باشينيان بالتنحي. (فرانس برس)

الكشف عن مقتل ضابط إسرائيلي في سورية عام 1984

كشف وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عومر بارليف، أمس الثلاثاء، عن مقتل ضابط من وحدة النخبة في دورية الأركان العامة للجيش خلال عملية سرية في سورية عام 1984. وآنذاك، أعلن الجيش الإسرائيلي أن الضابط يارك شرعبي لقي مصرعه في حادث سير. ولم يكشف بارليف عن طبيعة المهمة التي قُتل فيها الضابط. (الأناضول)

بدا بعض وزراء الحكومة المغربية باللجوء أخيراً إلى الاستعانة بالمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي، في خطوة لاقت انتقادات، إذ رأى فيها البعض محاولة من الحكومة لتعويض عجزها التواصلي مع الجمهور وهروباً من استنباط الحلول لملفات حساسة

«المؤثرون» المغاربة

أداة تسويق للحكومة أم تغطية لعجزها؟

الرباط ـ **عادل نجدي**

طفا على سطح المشهد السياسي في المغرب أخيراً، جدل واسع بشأن استعانة وزراء حكومة عزيز أخنوش بمجموعة من مؤثري مواقع التواصل الاجتماعي، من أجل تسويق الخطاب الحكومي والبرامج الحكومية، في وقت ينتقد معارضو الحكومة ضعفها في التواصل في ملفات حساسة. ووجدت الحكومة المغربية نفسها في قلب الانتقادات جراء اللجوء لتسويق السياسة العامة والاستراتيجيات والمشاريع الحكومية في مجال التشغيل والتعليم والصحة والسياحة، عبر الاستعانة بقناة غير رسمية وغير معهودة، مغايرة لقنوات الإعلام الحكومي، والإعلام والصحافة المستقلين والإعلانات. وأثارت هذه الخطوة التساؤلات حول الدوافع الحقيقية التي جعلت الوزراء يطلبون مساعدة مؤثرين افتراضيين، لا تنظمهم أية قوانين تأطيرية، بدلاً من المختصين، والخبراء والبرلمانيين والصحافيين. من جهتها، دافعت الحكومة المغربية عن نفسها بالتأكيد أن حضور المؤثرين له علاقة بترويج البرنامج في فضاء يسكنه الشباب، وليست كما عبر المنتقدون من المعارضة وغيرها بأنها محاولة للتغطية عن عجزها التواصلي وضعف مبادراتها المؤثرة.

وبدأ الأمر مع عقد وزير التربية الوطنية شكيب بنموسى، مطلع شهر إبريل/نيسان الماضي، اجتماعاً مع ثمانية مؤثرين من أجل تفعيل المدرسة الرسمية. ونوقشت قضايا التعليم الحكومي خلال اللقاء، سعي بنموسى للترويج لخطته من أجل إصلاح التعليم الرسمي، غير أنه تعرّض لانتقادات واسعة من قبل نقابيين وإعلاميين بسبب الخطوة. وشملت لائحة المؤثرين في اللقاء مع بنموسى الأستاذ الجامعي عمر الشرقاوي، الذي يحظى بمتابعة واسعة على منصات التواصل الاجتماعي، والناشط خالد البكاري المعروف بدفاعه عن حرية الصحافة، بالإضافة إلى نسرين الكتاني الفائزة بلقب ملكة «جمال المحجبات» سنة 2018، والتي تعرف نفسها بأنها باحثة في مركز الدكتوراه الهندسة المدنية، وتملأ قناتها بفيديوهات حول مبادرات اجتماعية، للتحفيز على النجاح. وشاركت إحسان بنعلوش التي تعرّف نفسها بأنها تحب الصحافة والإعلام، والموضة، والسفر، والتصوير، و«تقديم محتوى هادف مفيد»، وتحظى بما يقارب 3,5 ملايين متابع على «إنستغرام». وبالنسبة للبكاري، فإن استعانة بعض وزراء الحكومة بالمؤثرين في الفضاءات الرقمية لتلميع برامجهم أو لتسويق بعض البرامج، هو تقليد السياسيين الأوروبيين والأميركيين. واعتبر في حديث مع «العربي الجديد»، أن الوزراء لم يدركوا الفرق بين اللحظة الانتخابية وزمن التدبير الحكومي، الذي يتطلب شفافية الخضوع لقواعد قانونية فيما يخص تمويل ما يدخل في باب الإعلان والدعاية لنشاط أو برنامج رسمي.

ورأى البكاري، أن الاستعانة بالمؤثرين من قبل وزراء في حكومة أخنوش ليست سابقة، إذ عقد رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران لقاء مع من سموا بالمؤثرين بمقر حزب العدالة والتنمية للدفاع عن سياساته، غير أن الأمر اقتصر على لقاء يتيم، وكانت مبادرة حزبية أكثر منها حكومية. وأوضح أن المجال التداولي المغربي ذو طبيعة مختلفة عن المجالات التداولية الأوروبية والأميركية في تلقي المحتويات الرقمية. وشرح أن عدد المتابعات لدون أو» بودكاستر» أو «يوتيوبر» من المحسوبين على المؤثرين غير مرتفعة، قياساً إلى عدد السكان باعتبار أن الأمية الرقمية ما زالت مرتفعة من جهة، وعدد المتابعات لا يعكس صدقية من تتم متابعتهم أو التأثر بهم. وبالتالي «فالانتقال بهؤلاء المؤثرين من فضاء مطبوع بتلك الميزات إلى فضاء تسويق منتوج سياسي، مع ما يتضمنه من رهانات ومطالب، لا جدوى منه». وابدى البكاري اعتقاده بأن الحكومة في مجملها تفتقد لنجاعة تواصلها. وبينما أثار لقاء الوزير المغربي مع المؤثرين جدلاً واسعاً ورفضاً من قبل مهتمين بقطاع التعليم ومهنيين ونقابيين، كشف البكاري، أن اللقاء «لم يكن مع ما يسمى بالمؤثرين، فباستثناء شابتين قدمتا نفسيهما باعتبارهما صانعتي محتوى رقمي، فالبقية كلهم إما فاعلون في جمعيات مدنية لها تقاطعات مع التعليم خصوصاً في الوسط القروي، أو فاعلون من داخل المنظومة لهم رأي فيها ينشرونه». وأضاف: «خلافاً لما يروجه البعض بحسن نية أنه تم استدعاء مؤثرين، لكي يطلب منهم تلميع صورة الوزير والوزارة، أؤكد أنه لم يطلب أي شيء من هذا، وشخصياً مواقفي التي كنت أعبّر عنها ما زالت نفسها، وعبّرت عنها أثناء اللقاء». بدوره، علق الأستاذ الجامعي عمر الشرقاوي، على اللقاء بالقول: «وزير التربية الوطنية لم يستدع المؤثرين للتشاور معه في قضايا القطاع، بل ليعرض أفكاره، ونتفاعل معه نحن بالأسئلة في بعض القطاعات، وهو يتوفر على عناصر الجواب»، مضيفاً: «نحن لسنا قوة اقتراحية من مواقع التواصل الاجتماعي ولسنا هنا لنقول للوزير ماذا سيفعل».

من جهتها، لجأت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية، فاطمة الزهراء عمور، إلى المؤثرين من أجل التسويق لبرنامج «فرصة»، المتعلق بتقديم قروض للشباب تصل إلى 100 ألف درهم (10 آلاف دولار) من أجل إنجاز مشاريع مدرّة للدخل، في حين خصصت موازنة مالية تصل إلى 3,2 ملايين درهم (319 ألف دولار) من أجل مواكبة البرنامج على مستوى التواصل. ومن بين الذين شاركوا في اللقاء مع عمور مصطفى فكاك المعروف باسم «سويغا»، الذي تحول في سنوات قليلة إلى واحد من أشهر صانعي المحتوى في المغرب، منذ أن أطلق قناته على موقع يوتيوب باسم «أجي نفهم»، يتناول فيها أكثر المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعقيداً بأكثر الأساليب تبسيطاً. كما شارك مؤسس جمعية «عطاء»، جلال عويطة، والصحافي في القناة الثانية المغربية صامد غيلان، والوجه التلفزيوني هشام مسرار.

وخلال السنوات الأخيرة، تزايد عدد المؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي، بعد اقتحام عشرات الشباب هذا المجال، كل وفقاً لتخصصه، في ظلّ توجه المغاربة لتمضية وقت أكبر على تلك المواقع. ومع مرور الوقت أصبح تأثير المؤثرين لافتاً من خلال متابعة ملايين المغاربة لهم، ما جعلهم عناصر جذب دفعت الشركات الإعلانية وشركات العلاقات العامة إلى الاستعانة بهم للتسويق أو التواصل. وعلى الرغم من أن غالبية المؤثرين لا يتمتعون بخبرة عملية أو أكاديمية في مجالاتهم، إلا أنهم تحولوا بفضل ما يحظون به من قاعدة جماهيرية واسعة من المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي، تتراوح عادة ما بين آلاف المتابعين إلى عدة ملايين، إلى عناصر مطلوبة من قبل أحزاب استعانت بهم في الانتخابات التشريعية التي جرت في 8 سبتمبر/ أيلول الماضي. ولجأت وزارة الصحة أيضاً إلى المؤثرين من أجل تشجيع المواطنين على تلقي تطعيم كورونا والتقيد بالإجراءات الاحترازية والتباعد خلال فترة تفشي الفيروس في البلاد. وأثارت استعانة وزراء في حكومة أخنوش بالمؤثرين لإشراكهم في النقاش وأخذ آرائهم حول عدد من القضايا والملفات الكبرى المتعلقة بالمواطنين وكذلك لترويجهم لبرامج ومشاريع تهم المغاربة، حفيظة أحزاب المعارضة لا سيما حزب «العدالة والتنمية». وبرأي السياسيين الأوروبيين والأميركيين، واعتبر في حديث مع «العربي الجديد»، أن الوزراء لم يدركوا الفرق بين اللحظة الانتخابية وزمن التدبير الحكومي، الذي يتطلب شفافية الخضوع لقواعد قانونية فيما يخص تمويل ما يدخل في باب الإعلان والدعاية لنشاط أو برنامج رسمي.

بدا وزير التربية شكيب بنموسى مسلسل الاستعانة بالمؤثرين (أوران فيتوز/ Getty)

> دافعت الحكومة المغربية عن نفسها باللجوء إلى المؤثرين
>
> الاستعانة بالمؤثرين سببها ضعف الوزراء التواصلي

ورأى البكاري، أن الاستعانة بالمؤثرين من قبل وزراء في حكومة أخنوش ليست سابقة، إذ عقد رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران لقاء مع من سموا بالمؤثرين بمقر حزب العدالة والتنمية للدفاع عن سياساته، غير أن الأمر اقتصر على لقاء يتيم، وكانت مبادرة حزبية أكثر منها حكومية. وأوضح أن المجال التداولي المغربي ذو طبيعة مختلفة عن المجالات التداولية الأوروبية والأميركية في تلقي المحتويات الرقمية. وشرح أن عدد المتابعات لدون أو» بودكاستر» أو «يوتيوبر» من المحسوبين على المؤثرين غير مرتفعة، قياساً إلى عدد السكان باعتبار أن الأمية الرقمية ما زالت مرتفعة من جهة، وعدد المتابعات لا يعكس صدقية من تتم متابعتهم أو التأثر بهم. وبالتالي «فالانتقال بهؤلاء المؤثرين من فضاء مطبوع بتلك الميزات إلى فضاء تسويق منتوج سياسي، مع ما يتضمنه من رهانات ومطالب، لا جدوى منه». وابدى البكاري اعتقاده بأن الحكومة في مجملها تفتقد لنجاعة تواصلها. وبينما أثار لقاء الوزير المغربي مع المؤثرين جدلاً واسعاً ورفضاً من قبل مهتمين بقطاع التعليم ومهنيين ونقابيين، كشف البكاري، أن اللقاء «لم يكن مع ما يسمى بالمؤثرين، فباستثناء شابتين قدمتا نفسيهما باعتبارهما صانعتي محتوى رقمي، فالبقية كلهم إما فاعلون في جمعيات مدنية لها تقاطعات مع التعليم خصوصاً في الوسط القروي، أو فاعلون من داخل المنظومة لهم رأي فيها ينشرونه». وأضاف: «خلافاً لما يروجه البعض بحسن نية أنه تم استدعاء مؤثرين، لكي يطلب منهم تلميع صورة الوزير والوزارة، أؤكد أنه لم يطلب أي شيء من هذا، وشخصياً مواقفي التي كنت أعبّر عنها ما زالت نفسها، وعبّرت عنها أثناء اللقاء». بدوره، علق الأستاذ الجامعي عمر الشرقاوي، على اللقاء بالقول: «وزير التربية الوطنية لم يستدع المؤثرين للتشاور معه في قضايا القطاع، بل ليعرض أفكاره، ونتفاعل معه نحن بالأسئلة في بعض القطاعات، وهو يتوفر على عناصر الجواب»، مضيفاً: «نحن لسنا قوة اقتراحية من مواقع التواصل الاجتماعي ولسنا هنا لنقول للوزير ماذا سيفعل».

من جهتها، لجأت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية، فاطمة الزهراء عمور، إلى المؤثرين من أجل التسويق لبرنامج «فرصة»، المتعلق بتقديم قروض للشباب تصل إلى 100 ألف درهم (10 آلاف دولار) من أجل إنجاز مشاريع مدرّة للدخل، في حين خصصت موازنة مالية تصل إلى 3,2 ملايين درهم (319 ألف دولار) من أجل مواكبة البرنامج على مستوى التواصل. ومن بين الذين شاركوا في اللقاء مع عمور مصطفى فكاك المعروف باسم «سويغا»، الذي تحول في سنوات قليلة إلى واحد من أشهر صانعي المحتوى في المغرب، منذ أن أطلق قناته على موقع يوتيوب باسم «أجي نفهم»، يتناول فيها أكثر المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعقيداً بأكثر الأساليب تبسيطاً. كما شارك مؤسس جمعية «عطاء»، جلال عويطة، والصحافي في القناة الثانية المغربية صامد غيلان، والوجه التلفزيوني هشام مسرار.

وخلال السنوات الأخيرة، تزايد عدد المؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي، بعد اقتحام عشرات الشباب هذا المجال، كل وفقاً لتخصصه، في ظلّ توجه المغاربة لتمضية وقت أكبر على تلك المواقع. ومع مرور الوقت أصبح تأثير المؤثرين لافتاً من خلال متابعة ملايين المغاربة لهم، ما جعلهم عناصر جذب دفعت الشركات الإعلانية وشركات العلاقات العامة إلى الاستعانة بهم للتسويق أو التواصل. وعلى الرغم من أن غالبية المؤثرين لا يتمتعون بخبرة عملية أو أكاديمية في مجالاتهم، إلا أنهم تحولوا بفضل ما يحظون به من قاعدة جماهيرية واسعة من المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي، تتراوح عادة ما بين آلاف المتابعين إلى عدة ملايين، إلى عناصر مطلوبة من قبل أحزاب استعانت بهم في الانتخابات التشريعية التي جرت في 8 سبتمبر/ أيلول الماضي. ولجأت وزارة الصحة أيضاً إلى المؤثرين من أجل تشجيع المواطنين على تلقي تطعيم كورونا والتقيد بالإجراءات الاحترازية

خاص

ضغوط سياسية على حكومة الكاظمي

إرجاء خطط تسلّم معتقلي «داعش»

> تؤكد مصادر عراقية لـ«العربي الجديد» أن خطة لاستعادة عناصر تنظيم «داعش» العراقيين من سجون «قسد» في سورية توقفت حالياً

بغداد ـ **عادل النواب**

كشف مسؤول أمني عراقي رفيع في بغداد عن ضغوط سياسية داخلية على حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لإرجاء عملية نقل كانت مقررة لدفعة من معتقلي تنظيم «داعش» من الجنسية العراقية، الموجودين لدى «قوات سورية الديموقراطية» (قسد)، بمحافظة الحسكة السورية. وتضم السجون التابعة للميليشيات «قسد» المئات من المعتقلين العراقيين من أعضاء تنظيم «داعش». وقد تسلّم العراق خلال السنوات الماضية العشرات منهم في إطار برنامج أمني ركّز على تسلم قيادات التنظيم البارزة لغرض محاكمتها وفقاً للقوانين العراقية النافذة بالبلاد، بالتعاون مع قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وتسبب هجوم تنظيم «داعش» على سجن غويران في الحسكة في العشرين من يناير/ كانون الثاني الماضي، بإحياء المخاوف العراقية من خطورة الأوضاع في سجون «قسد»، وإمكانية فرار عناصر التنظيم من هذه السجون وانتقالهم مجدداً إلى العراق، إذ يقع أقرب تلك السجون على بعد 40 كيلومتراً من الحدود العراقية وتحديداً مع محافظة نينوى التي ما زالت مرتبكة أمنياً.

ووفقاً لمسؤول أمني عراقي في جهاز الأمن الوطني ببغداد، فإن الحكومة «بذلت طوال الفترة الماضية جهوداً كبيرة لاستعادة عناصر خطرة بتنظيم داعش موجودة لدى قسد، لضمان تلاشي فرص هروبها وتشكيلها خطراً في المستقبل». وبلفت إلى أنها «نجحت في تسلم عدد من هؤلاء فعلاً في الأشهر الماضية عبر قوات التحالف الدولي الذي تولّى التنسيق بهذا الملف بين العراقيين وقسد». وأضاف المسؤول لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم ذكر اسمه، أنّ «خطة استعادة عناصر داعش العراقيين على شكل دفعات ومحاكمتهم، توقفت حالياً بسبب ضغوط سياسية تمثّلت باعتراضات على العملية بالمجمل من قبل قوى نافذة، ومن غير المستبعد ترحيل الملف إلى الحكومة الجديدة». لكن المسؤول أعرب عن أمله في أن «تساهم جهود حالية لمسؤولين أمنيين بالحكومة اتجاه القوى السياسية المعترضة، في شرح خطورة بقاء هذه السجون على مقربة من العراق وبيد جهات غير مؤهلة للمهمة، وإقناعها بأن من مصلحة العراق تسلم هؤلاء وإعادة استئناف تنفيذ الخطة مجدداً».

وتحدث المسؤول عن «خطة متكاملة لاستلام المعتقلين من قسد، وتوزيعهم على سجون مختلفة داخل العراق، بحيث لا يتركون في سجن واحد، ومن ثم محاكمتهم وفقاً للقوانين العراقية، قبل أن تتعثر هذه الخطة بفعل الاعتراضات السياسية». وحول هذا الملف، قال العضو البارز في تحالف «الإطار التنسيقي» الذي يضم قوى مدعومة من إيران، النائب محمد الصيهود، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن تحالفه «لديه مخاوف كبيرة من نقل قادة وعناصر تنظيم داعش الخطرين من السجون في سورية إلى العراق، خصوصاً أن خطوة كهذه تأتي جراء ضغوطات أميركية على الحكومة العراقية».

> الخطة كانت تتضمن استعادة عناصر «داعش» العراقيين على دفعات

وتحدث الصيهود عن «خشية من محاولة استخدام هؤلاء المعتقلين كورقة ضغط على الحكومة أو على بعض الأطراف السياسية العراقية، بعد نقلهم إلى داخل العراق، فهؤلاء سيشكلون خطراً كبيراً في حال تم تهريبهم خلال عملية النقل أو بعد نقلهم إلى السجون العراقية». وأكد المتحدث نفسه أن «عملية نقل المعتقلين من سجون الحسكة للعراق توقفت فعلاً، بعد موجة رفض لها من قبل قوى سياسية، لما لها من مخاطر كبيرة على الأمن العراقي، خصوصاً في ظل حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها مصطفى الكاظمي». ولفت إلى أن «هذا الملف الخطير يجب أن تعمل عليه الحكومة الجديدة، من دون أي ضغوط عليها من أي جهة خارجية تريد جعل العراق سجناً كبيراً لعناصر تنظيم داعش».

وفي السياق ذاته، قال الخبير في الشأن العراقي أحمد الشريفي، إن المعلومات المتوفرة لديه تشير إلى «ترحيل الملف للحكومة الجديدة». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد» أن «العراق منذ فترة يستشعر الخطر والتهديد الكبير من وضع سجون الحسكة، خصوصاً بعد الحادثة الأخيرة في سجن غويران، ويدرك خطورة بقاء معتقلين خطرين كهؤلاء بيد جماعات مسلحة غير رسمية، مثل قسد. ولهذا، هو يريد ضمان عدم هروب هؤلاء من خلال نقلهم إلى سجون مُحكمة لديه». وأوضح الشريفي أن «تأجيل عملية نقل قادة وعناصر تنظيم داعش من سجن الحسكة إلى العراق، إلى ما بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، له أسباب عدة، منها الوضع السياسي غير المستقر، والذي أثر بشكل كبير على الوضع الأمني من خلال ارتفاع العمليات الإرهابية في مدن عراقية مختلفة، كذلك بسبب وجود ضغوط ورفض سياسي لنقل هؤلاء». وتابع «ولهذا، فإن حكومة الكاظمي لا تريد حالياً خلق مشاكل سياسية جديدة، لكن نقل هؤلاء المعتقلين فيه حفظ للأمن القومي العراقي، من خلال إنهاء تشكيل هؤلاء لأي خطر على العراق في المرحلة المقبلة».

> توجه لترحيل ملف معتقلي «داعش» إلى الحكومة الجديدة

ويُعدّ ملف الحدود العراقية مع سورية، التي تمتد لأكثر من 600 كيلومتر، أحد أبرز الملفات الأمنية التي تواجهها البلاد، لا سيما في ظل الكثير من عمليات التسلّل لمسلحي التنظيم لشنّ عمليات واعتداءات يذهب ضحيتها مدنيون وأفراد أمن.

تضم سجون «قسد» المئات من عناصر «داعش» العراقيين (فضل سنا/ فرانس برس)

شرق غرب

بكين تتعهد بحل ملف بيونغ يانغ النووي

أعلن المبعوث الصيني لشؤون شبه الجزيرة الكورية ليو شاو مينغ، أمس الثلاثاء، أن بلاده ما زالت ملتزمة القيام بدور بنّاء في حل المسألة النووية في كوريا الشمالية، وذلك بعد أيام من تعهد بيونغ يانغ بتطوير قواتها النووية «بأسرع وتيرة ممكنة». وذكرت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، في بيان، أن وزير الخارجية نوه كيو دوك اتفق مع مينغ، في سيول، على «مواصلة الاتصالات الاستراتيجية الوثيقة بين كوريا الجنوبية والصين بشأن قضايا شبه الجزيرة الكورية».

(رويترز)

بلينكن يجري محادثات مع غوايدو

ذكرت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان أمس الثلاثاء، أن الوزير أنتوني بلينكن (الصورة) تحدّث هاتفياً مع زعيم المعارضة الفنزويلية خوان غوايدو. وأوضحت أنه أكد مجدداً التزام الولايات المتحدة تجاه المحادثات بين الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو والمعارضة.

(رويترز)

حاملة طائرات صينية تبحر قرب جزر أوكيناوا

ذكرت وزارة الدفاع اليابانية، في بيان أمس الثلاثاء، أن ثماني سفن تابعة للبحرية الصينية، تضم حاملة طائرات، عبرت بين الجزر في أوكيناوا في جنوب اليابان أمس الأول الاثنين. وأوضحت أن السفن، التي تشمل عدة مدمرات، أبحرت بين جزيرة أوكيناوا الرئيسية ومياكوجيما، من دون أن تخترق المياه الإقليمية اليابانية. وذكرت هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية أنها المرة الأولى التي يتم فيها تأكيد مرور حاملة طائرات صينية في المنطقة منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

(رويترز)

اليابان وتايلاند تعارضان اي تغيير بالقوة

اتفق رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا (الصورة)، مع نظيره التايلاندي برايوت تشان أوشا، في بانكوك، أمس الأول الاثنين، على أن أي محاولة لتغيير الوضع القائم بالقوة في أي مكان في العالم غير مقبولة. وأشرف الزعيمان على توقيع ثلاث اتفاقيات تغطي التعاون المالي، ونقل معدات الدفاع والتكنولوجيا ودعم الاستجابة الطارئة لفيروس كورونا.

(قنا، أسوشييتد برس)

عسكر مالي يلغون الاتفاقيات الدفاعية مع فرنسا

أعلن المجلس العسكري الحاكم في مالي، مساء أمس الأول الاثنين، إلغاء الاتفاقيات الدفاعية الموقّعة مع فرنسا وشركائها الأوروبيين، شاجباً «الانتهاكات الصارخة» للقوات الفرنسية الموجودة في البلاد للسيادة الوطنية و«خروقاتها الكثيرة» للمجال الجوي المالي. وقال المتحدث باسم الحكومة المالية الكولونيل عبد الله مايغا إن الحكومة ألغت كلّ الاتفاقيات التي تحدّد إطاراً قانونياً لوجود قوّتي «برخان» الفرنسية و«تاكوبا» الأوروبية في مالي، وكذلك اتفاقية التعاون الدفاعي، المبرمة في 2014، بين مالي وفرنسا.

(فرانس برس)

متابعة

عيد بلا عفو عن المعتقلين في الجزائر

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

لم يعلن الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، عن تدابير عفو لصالح الناشطين السياسيين ومعتقلي الرأي في السجون، ووفق الملاحقات القضائية بحقهم، بمناسبة عيد الفطر الذي صادف أول من أمس الإثنين. وعلى غير العادة في المناسبات الدينية الكبرى، لم يعلن تبون عن عفو كان متوقعاً في حق عدد من الناشطين الموقوفين في السجون ومعتقلي الرأي المدانين بأحكام بالسجن، على غرار عفو كان أصدره عشية بداية شهر رمضان (الشهر الماضي). وكانت التوقعات تشير إلى إمكانية أن يقر تبون عفواً جديداً عن الناشطين، خصوصاً بعد الجدل الكبير الذي أثارته قضية وفاة الناشط حكيم دبازي في السجن في 25 إبريل/نيسان الماضي، من دون أن تتم محاكمته.

وفي السياق، قال الناشط السياسي نور الدين خندير، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الجميع كان يتوقع صدور قرارات عفو من رئيس الجمهورية لطي ملف المعتقلين، خصوصاً أن مبررات توقيفهم وسجنهم باتت بالية ومتجاوزة بسبب نشاط ومواقف سياسية، ومشاركتهم في تظاهرات الحراك الشعبي. وفي الثالث من إبريل الماضي، أعلن الرئيس الجزائري عن «تدابير رحمة» بحق 70 من معتقلي الرأي الموقوفين في السجون، بسبب ما وصفتها الرئاسة بقضايا تتعلق بالإخلال بالنظام العام».

تظاهرة أمام السفارة الجزائرية في باريس للمطالبة بإطلاق ناشطين (سليمان حمي ساكو تيه/فرانس برس)

بتجمهر غير مرخص (تظاهر) وبمنشورات على موقع «فيسبوك». ورفض الرئيس تبون الاستجابة لنداءات أطلقها أخيراً قادة أحزاب سياسية موالية ومعارضة له، لطي ملف الناشطين المعتقلين في السجون، والإفراج عنهم عشية عيد الفطر، خصوصاً بعد وفاة الناشط حكيم دبازي. وكان رئيس حركة «البناء الوطني»، عبد القادر بن قرينة، قد دعا تبون إلى «التعجيل بغلق ملف الاعتقالات وإطلاق سراح ما تبقى من معتقلين»، قائلاً «نتطلع إلى توسيع العفو عن الجميع ونحن على أبواب عيد الفطر المبارك، حتى تسعد عائلاتهم، وتسمو الدولة عن الاختلافات، فالدولة مدعوة قبل غيرها للعفو والاستيعاب».

وكان ملف معتقلي الرأي قد شهد انفراجة مفاجئة نهاية شهر مارس/آذار الماضي، إذ أفرجت السلطات وقتها عن عدد من كبير من الناشطين ومعتقلي الرأي ممن صدرت في حقهم أحكام قضائية بسبب نشاط ومواقف سياسية، أو بسبب ما وصفتها الرئاسة بقضايا تتعلق «بالإخلال بالنظام العام».

رصد

قتلى بهجوم انتحاري جنوبي الصومال

«الشباب» تستهدف «أتمس»

قتل 5 أشخاص على الأقل في هجوم انتحاري شنته حركة الشباب الصومالية، أمس الثلاثاء، واستهدف قاعدة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية «أتمس» جنوبي الصومال. وقال مصدر أمني، طلب عدم نشر اسمه، لوكالة «الأناضول»، إن «سيارة مفخخة يقودها انتحاري استهدفت مركزاً عسكرياً لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية (أتمس) في بلدة البارف بإقليم شبيلي الوسطى جنوبي البلاد». وأوضح أن «الهجوم بدأ بعملية انتحارية أعقبتها مواجهات عنيفة بين عناصر مقاتلي الشباب والقوات الأفريقية». وتابع: «حسب المعلومات الأولية، فإن الهجوم أسفر عن مقتل خمسة أشخاص بينهم مدنيان».

من جهته، قال شهود عيان لوكالة «أسوشييتد برس» إن الهجوم بدا فجراً عندما اصطدمت سيارة بالسياج المحيط بالقاعدة وانفجرت. وقال أبشير علي، وهو من سكان البارف، عبر الهاتف «بينما كنا نستعد لأداء صلاة الفجر، سمعنا انفجارين مدويين أصابا القاعدة... أعقبهما تبادل كثيف لإطلاق النار بين المسلحين وقوات بوروندي استمر قرابة الساعة». ووفقاً للسكان فإن أعمدة الدخان تصاعدت من القاعدة خلال المعركة العنيفة التي أجبرت بعض السكان على الفرار من البلدة. وأضافوا أن مروحيات تابعة لقوة الاتحاد الأفريقي استخدمت لمساعدة جنود من بوروندي موجودين في القاعدة في البسيطرة على الوضع.

وفي السياق، أبلغ شيخ قبيلة محلي، يدعى محمد نور، وكالة رويترز عبر الهاتف: «أيقظنا دوي انفجارات ضخمة في وقت مبكر صباحاً. كانت الانفجارات في قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي وأعقبها تبادل كثيف لإطلاق النار».

من جهتها، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم، عبر بيان لها نُشر على موقع «صوماليي ميمو» المحسوب عليها. وقالت الحركة: «بعد هجوم بدأ بعملية استشهادية، تمكّن مقاتلونا من السيطرة على المركز العسكري، وقتل نحو 59 من القوات الأفريقية».

ويخوض الصومال، منذ سنوات، حرباً ضد الحركة، ونفذت «الشباب» بصورة متكررة تفجيرات وشنت هجمات بالأسلحة النارية في العاصمة الصومالية مقديشو وأماكن أخرى ضمن حربها ضد الحكومة المركزية في الدولة الواقعة في منطقة القرن الأفريقي. كما تستهدف الجنود العاملين في مهمة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

(أسوشييتد برس، الأناضول، رويترز)

تقرير

هدوء حذر في سنجار بعد اشتباكات الجيش و«اليبشة»

> اعلنت وزارة الدفاع العراقية، امس الثلاثاء، فرض السيطرة على قضاء سنجار بعد اشتباكات مع مليشيات تابعة لـ«العمال الكردستاني»

بغداد ـ **صفاء الكيسي**

تشهد مدينة سنجار العراقية (115 كيلومتراً غرب الموصل) والواقعة ضمن محافظة نينوى (شمالاً)، هدوءاً حذراً، منذ ليل أول من أمس الاثنين بعدما دارت فيها على مدى يومين اشتباكات متقطعة بين الجيش العراقي ومليشيات تابعة لمسلحي حزب «العمال الكردستاني»، فيما أعلنت وزارة الدفاع العراقية، أمس الثلاثاء، أن قوات الجيش والشرطة تفرضان سيطرتهما على قضاء سنجار. وكانت الاشتباكات قد اندلعت، مساء الأحد الماضي، بالتزامن مع بدء الجيش العراقي خطة انتشار جديدة في ناحية سنوني شمالي مدينة سنجار، التي تخضع لنفوذ فصائل مسلحة مرتبطة بحزب العمال الكردستاني، وترفض وجود قوات الجيش أو الشرطة فيها. وأقدمت مجموعة مسلحة تابعة لمليشيات «وحدات حماية سنجار»، المعروفة اختصاراً بـ«اليبشة»، على مهاجمة موكب ضابط رفيع في اللواء الـ 72 بالجيش العراقي، وأدى الهجوم إلى إصابة جنديين اثنين، قبل أن تغلق عدداً من الطرق بواسطة متاريس ومصدات إسمنتية، لتتدلع مواجهات بين الطرفين أدت إلى مقتل جندي عراقي وثلاثة من أعضاء مليشيات وحدات حماية سنجار، مع تسجيل جرحى من المليشيات ذاتها.

وقال المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة، اللواء تحسين الخفاجي، أمس الثلاثاء، لوكالة الأنباء الرسمية (واع)، إن «أهالي القضاء كان لهم دور مهم في دعم القوات الأمنية بفرض السيطرة والأمان في سنجار». واكد «عدم وجود مظاهر مسلحة داخل قضاء سنجار باستثناء الجيش والشرطة المحلية». وأضاف أن «البعض حاول إعاقة بعض الطرق الرئيسية، وأنه تم رفع هذه التجاوزات من خلال الجيش».

في موازاة ذلك، تفقد وفد عسكري عراقي، أمس، الوضع الأمني وانتشار القوات العسكرية فيها. وذكر بيان لقيادة العمليات المشتركة، أن «وفداً أمنياً رفيعاً برئاسة نائب قائد العمليات المشتركة الفريق الأول الركن عبد الأمير الشمري ورئيس أركان الجيش الفريق أول ركن عبد الأمير يار الله، يرافقهم كبار القادة العسكريين وصل إلى قضاء سنجار لتفقد الوضع الأمني والقطعات العسكرية»، مبيناً أن «الزيارة تأتي بعد يوم من فرض القانون من قبل القطعات الأمنية على قضاء سنجار». ووفقاً لمسؤول محلي في ديوان محافظة نينوى، تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن «الجيش واصل ليل أول من أمس انتشاره المكثف في أغلب المناطق التي شهدت توتراً ضمن ناحية سنوني ومجمع حطين وقرى مجاورة، كما استبقى عملية تغطية وحدات الجيش بالمروحيات حتى إشعار آخر». وأشار إلى أن «قوات الجيش خارج الأحياء السكنية حالياً، لدواع تتعلق بالأهالي والحفاظ على سلامتهم، وهناك قائمة مطلوبين من أعضاء المليشيات التي رفعت سلاحها بوجه الجيش وسيتم ملاحقتهم واعتقالهم». وبيّن أنه «لم تحصل أي اشتباكات طوال ليل الاثنين الثلاثاء، كذلك فإن قوات الجيش لم تنفذ أي عمليات تمشيط أو مداهمات، إلا أنه سمع صوت طلقات نارية متفرقة لم تعرف مصادرها». وأشار إلى أن «الوضع العام في منطقة سنوني شمالي سنجار ما زال قلقاً، ويوجد تخوف من قبل الأهالي من تجدد الاشتباكات إذا ما قرر الجيش دخول الأحياء التي يتحصن فيها مسلحو المليشيات، وأن الكثير من العوائل حزمت أمتعتها المهمة، وتهيأت للنزوح في أي لحظة». وأشار إلى أن «الجيش حاول طمأنة الأهالي، عبر مكبرات الصوت، إذ أبلغهم بأنه سيتولى تنفيذ خطة سيادة القانون والنظام بالمدينة حتى استتباب الأمن بشكل كامل».

> تفقد وفد عسكري عراقي أمس الوضع الامني في سنجار

مع العلم أن مدير مركز تنسيق الأزمات في وزارة داخلية إقليم كردستان العراق، حسين كلاري، أعلن أمس خلال مؤتمر صحافي عقده في دهوك، أن أكثر من 700 عائلة نزحت من قضاء سنجار جراء الاشتباكات المسلحة، مشيراً إلى أن أغلب تلك العائلات توجهت إلى إقليم كردستان.

إلى ذلك، دعا سياسيون من أهالي سنجار إلى وضع حد لوجود عناصر «العمال الكردستاني» في البلدة، محملين حكومتي بغداد وإربيل مسؤولية ذلك. وقال عضو البرلمان السابق عن المكون الإيزيدي عن سنجار، حجي كندور الشيخ، إن «عدة حركات تتبع حزب العمال الكردستاني تتحدى الدولة في سنجار وتهدد الأمن والاستقرار للمدنيين والقوات الأمنية بشكل خاص»، مؤكداً في تصريح صحافي، أن «أوضاع البلدة مقلقة وخارجة عن سيطرة الدولة العراقية». وحمّل الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان «مسؤولية تردي أوضاع البلدة، وعدم تنفيذ اتفاق التطبيع فيها، الذي يسهم في إعادة إعمار سنجار وعودة النازحين»، م

يؤكد الرئيس المشترك للجنة الدستورية السورية عن وفد المعارضة، هادي البحرة، لـ«العربي الجديد»، مواصلة المعارضة الانخراط بأعمال اللجنة، على الرغم من اعترافه بمواصلة النظام سلوك التعطيل والمماطلة، إذ يرى أن البقاء ضمن هذا المسار يساهم في وضع حد لمخططات النظام، معلناً التمسك بتنفيذ القرار 2254

هدف النظام السوري تجاوز العملية السياسية برمتها

هادي البحرة: سنستمر بمسار اللجنة الدستورية

الدوحة ـ **عماد كركص**

البحرة: العملية السياسية بجنيف تقف بوجه مخططات النظام (فابريس كوفريني/فرانس برس)

بات في شبه المؤكد أن الجولة الثامنة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية ستعقد في 28 مايو/أيار الحالي، بعد اتفاق المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسن، مع أطراف اجتماعات هذه اللجنة؛ المعارضة السورية، والنظام، المجتمع المدني، على الموعد. فقد أشار بيدرسن خلال إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي نهاية إبريل/نيسان الماضي، إلى نيته عقد الجولة الثامنة في جنيف السويسرية ابتداء من 28 مايو ولمدة خمسة أيام.

لكن إتمام سبع جولات من أعمال هذا المسار، من دون أن تسفر أي منها عن كتابة مادة واحدة من الدستور، جراء مماطلة النظام وعرقلته للاجتماعات، يعيد الأسئلة عما إذا كانت المعارضة السورية ستمضي قدماً في الانخراط بهذا المسار.

وفي السياق، يشير الرئيس المشترك للجنة الدستورية عن قائمة هيئة التفاوض المعارضة، هادي البحرة، في إجابته عن عدد من الأسئلة التي وجهتها له «العربي الجديد»، إلى أن «هدف النظام وغايته الحقيقية هي تجاوز العملية السياسية برمتها، والقضاء عليها وإقناع العالم بأن مسار جنيف انتهى والمفاوضات مع المعارضة انتهت، ولم يعد للأمم المتحدة دور تلعبه، وإن كان لها من دور، فلا بدّ أن يكون عبره هو». ويشير البحرة إلى أن «(رئيس النظام بشار) الأسد، لا يبحث عن الاعتراف بشرعيته، فهو يعلم أنه نظام مارق، وبالتالي لن تعود الدول للتعامل معه، غير أنه يسعى لفرض القبول به كأمر واقع». ويضيف: «غايته (الأسد) أن يبقى في السلطة، وأن تبدأ مسيرة إعادة الإعمار ليعود هو ودائرة الفساد المحيطة به إلى نهب البلاد من جديد».

وبرأي البحرة، فإن «ما يقف حالياً بوجه ذلك المخطط هو إبقاء العملية السياسية في جنيف وفق القرار 2254 حيّة، وعدم السماح بتجاوزها كإطار وحيد لأي حل سياسي قابل للاستدامة». مع العلم أن القرار صدر عام 2015 وحدد بنوداً لإنجاز الحل السياسي منها إنشاء هيئة حكم انتقالي من ثم كتابة دستور وإجراء انتخابات، لكن تقسيم القرار إلى سلال من قبل المبعوث الأممي السابق إلى سورية، ستيفان دي ميستورا جعل النظام يقفز فوق سلة الحكم الانتقالي ويقدم سلة الدستور وإضافة سلة جديدة (مكافحة الإرهاب) بهدف تمكينه من تحقيق مزيد من المماطلة في مسار الحل السياسي. وفي السياق يقول البحرة: «نحن نعلم أن هذا النظام سيعيق أعمال اللجنة الدستورية وكل عمل هدفه إيجاد حل سياسي، وبأنه لا يمكن أن يكون جزءاً من صياغة مشروع دستور ينهي استبداده وإجرامه، ويعيد الشعب لموقع صاحب السيادة ومصدر السلطات جميعها».

ويعرب البحرة عن اعتقاده بأن اجتماعات جنيف «تمنع النظام من التفرد بتمثيل الدولة السورية المغتصبة، وتبقي الثورة قائمة بمطالبها المشروعة وتمنع القبول به كأمر واقع، كما تبقي مطالب الشعب وتطلعاته التي ثار من أجلها حية، ونحن نفاوض المجتمع الدولي وليس النظام المفروغ منه والمكشوفة نواياه».

وعما إذا كان الانسحاب من أعمال اللجنة ضمن خياراتهم في المعارضة، مع يقينهم بأن النظام لن يكون جزءاً من صياغة الدستور، وعلى ماذا يراهنون أساساً بعد كل هذا التعطيل، كي يعطي المسار نتائج حقيقية في المستقبل، يوضح البحرة أن «لكل موقف توقيته، وذلك يتطلب الإعداد المناسب للخيارات الأخرى الممكنة التي نعمل عليها، لتحقيق أهداف العملية التفاوضية نفسها». ويلفت البحرة إلى أن «هناك من يدعو لوقف العملية السياسية في جنيف والقصد إيقاف الجزء الحي منها المتمثل باللجنة الدستورية، مفترضين أنه إن تم ذلك سيؤدي إلى فرض تنفيذ القرار 2254 بصورة ملزمة، أو أن ذلك سيلزم ببدء المفاوضات لتشكيل هيئة الحكم الانتقالي». ويتابع: «هذا بعيد جداً عن حقيقة الأمور وواقع المجتمع الدولي والنزاعات الدائرة حالياً، فالقرارات الدولية حتى إن كانت صادرة عن مجلس الأمن، إن لم تكن تحت الفصل السابع وبآليات محددة لإجراءات إنفاذ هذه القرارات، فهي لا ترى طريقها للتنفيذ إلا في حالة تحقيق توافق وإرادة دولية على ذلك». ويتابع: «نحن لم ولن نتجاوز القرار 2254، ولا أولوياته أو تراتبيته التي تأتي عند بدء تنفيذه بعد الوصول إلى حل سياسي، إذ لا يمكن تنفيذه عملياً إلا وفق التراتبية التي نص عليها».

> البحرة: اجتماعات جنيف تمنع النظام من التفرد بتمثيل الدولة

وعن تقييمه لمسار الحل السياسي برمته في الفترة الراهنة، يقول البحرة إن «إبقاء القرار 2254 حياً كإطار لأي حل سياسي، أمر على المحك حالياً، كي لا يتم تجاوز تطلعات ومطالب شعبنا للعدالة والانتقال السياسي، وعدم السماح بميل بعض الدول نحو القبول بالأمر الواقع كما يريد النظام». ويعتبر أن «وجود (اجتماعات) جنيف ناشطة وحيّة، يساهم بشكل كبير في الحد من وقف هرولة بعض الدول للتعامل مع النظام من بوابة الأمر الواقع». ويؤكد أن «بقاء القضية السورية فاعلة في مجلس الأمن، ذو أهمية قصوى، والسؤال المطروح هنا، هل إيقاف المسار الدستوري وتغييب القضية السورية عن أروقة مجلس الأمن يخدمان شعبنا ووطننا؟». ويشدد على أن «مسار اللجنة الدستورية في جنيف، لا يعيق أو يوقف العمل على المسارات الأخرى؛ العسكرية والاقتصادية والقانونية والدبلوماسية الجارية، بل على العكس، هو يساهم بفتح قنوات تواصل دولية وبمزيد من التنسيق مع الدول المساندة والداعمة لتطلعات الشعب السوري، ولا سيما تلك التي تتقاطع مصالحها ومخاوفها مع مصالحنا ومخاوفنا».

وعلى هامش الجولة الخامسة من أعمال اللجنة الدستورية التي انعقدت في يناير/كانون الثاني من العام الماضي، أعلن الرئيس المشترك للجنة عن وفد النظام، أحمد الكزبري، صراحة بأنهم قدموا إلى جنيف «لمناقشة المواضيع الدستورية، من دون الدخول في وضع صياغات دستورية»، معتبراً أن هذا الأمر «يحتاج وقتاً طويلاً ومساحة من النقاش». وهو ما يعني أن لا نتائج مأمولة بمزيد من النقاش مع النظام في هذ المسار.

ويعلق البحرة على ذلك بالقول لـ«العربي الجديد»، إنه «منذ الجولة السادسة لاجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف (انعقدت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي)، تلتزم كل الأطراف بتقديم صياغات للمبادئ الأساسية في الدستور، ولم يعد بإمكان أي طرف الخروج عن ذلك، أي أن اللجنة دخلت إلى مرحلة الصياغة». ويستدرك بالقول: «إلا أن النظام يتهرب من تعديل اقتراحات صياغاته بما يؤدي للتقارب مع الصياغات المقدمة من الطرفين الآخرين (المعارضة والمجتمع المدني)، وهذا متوقع، ففي كل مرحلة منذ بداية اجتماعات اللجنة، كان النظام يرفض ويعيق التقدم نحو المرحلة التالية». ويتابع: «كان النظام يريد أن تبقى الاجتماعات من دون جداول أعمال متوافق عليها، لكننا مثلاً رفضنا انعقاد الجولة الثانية (في نوفمبر/تشرين الثاني 2019) من دون الاتفاق على جدول أعمال مسبق قبل الدخول إلى قاعة الاجتماعات، مما أدى إلى عدم انعقاد هذه الجولة وعودة الوفود من حيث أتت». ويلفت إلى أن «مراوغة النظام وتهربه من استحقاقات العملية السياسية وإعاقة إنجاز اللجنة الدستورية لمهامها، قد تستمر لبعض الوقت، لكنه لن يستطيع الاستمرار بهذا النهج طويلاً». ويتابع: «كما أننا نعلم، كما ذكرت في إجابة سابقة، أن النظام لا يرغب بأي حل سياسي، وسيعمل طالما استطاع، على إعاقته، لا بل إنهائه وإيقافه، لكن الظروف الدولية والإقليمية لا تسمح له بالانسحاب منه، لذلك تنصب مساعيه نحو دفع قوى الثورة والمعارضة لاتخاذ قرار التجميد أو الانسحاب من هذا المسار». وفي ما يتعلق بخيار الانسحاب، يقول البحرة «بالنسبة لنا، بالتأكيد لن نقبل باستمرار سياسة العرقلة ولا بإبقاء المسار من دون نتائج وأفق واضح ومحدد، نحن نعمل ضمن مؤسساتنا على مجالات عدة تدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 بسبل أخرى، وتؤدي إلى تفعيل العملية السياسية في جنيف كما يجب أن تكون».

تركيا تخطط لإعادة مليون لاجئ طوعياً

بعد أن تحول موضوع اللاجئين السوريين في تركيا إلى مادة سجال أخيراً، بدأت أنقرة تمهيد الطريق أمام إعادتهم إلى بلادهم، عبر بناء آلاف المنازل لهم في الشمال السوري

كشف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الثلاثاء، عن تحضير أنقرة لمشروع يتيح العودة الطوعية لمليون سوري إلى بلادهم. وجاء حديث أردوغان عن العودة الطوعية لمليون لاجئ سوري في تركيا بعدما تحول وجودهم إلى مادة سجال كبيرة في الفترة الأخيرة، خصوصاً مع اتخاذ الحكومة إجراءات إدارية مشددة تصعّب بقاء هؤلاء في البلاد، ومع إغلاق الباب أمام عودة السوريين الذين يزورون بلادهم خلال الأعياد. ويعيش في تركيا نحو 3,5 ملايين سوري كلاجئين تحت بند «الحماية المؤقتة»، لكن معظمهم يعتمدون على أنفسهم من خلال العمل في السوق التركي على الرغم من حصولهم على أجور متدنية، وبذلك هم يدفعون الضرائب وإيجارات المنازل. وكان وزير الداخلية التركي سليمان صويلو أعلن، في لقاء تلفزيوني الشهر الماضي، أن «زيارات العيد كانت تهدف لتشجيع عودة السوريين، إذ عاد 60 في المائة منهم بعد هذه الزيارات»، كاشفاً عن صدور تعليمات للولاة أخيراً «بعدم إعطاء أي إذن لزيارات العيد، وحالياً لا يوجد إذن لزيارات العيد».

وقال أردوغان، خلال مشاركته عبر رسالة مصورة في مراسم تسليم منازل في إدلب السورية، شارك فيها

أردوغان: المشروع سينفذ في 13 منطقة سورية (علي بالكشي/الأناضول)

صويلو، إن «نحو 500 ألف سوري عادوا إلى المناطق الآمنة التي وفرتها تركيا منذ إطلاق عملياتها في سورية في العام 2016». وأضاف: «نحضر لمشروع جديد يتيح العودة الطوعية لمليون شخص من أشقائنا السوريين الذين نستضيفهم في بلادنا». وأشار أردوغان إلى أن المشروع سيتم تنفيذه بدعم من منظمات مدنية تركية ودولية، موضحاً أنه «سيكون شاملاً بصورة كبيرة، وسينفذ في 13 منطقة، على رأسها اعزاز وجرابلس والباب وتل أبيض ورأس العين، بالتعاون مع المجالس المحلية في تلك المناطق». وأعلن أنه «سيتم بناء مرافق متنوعة في إطار المشروع، مثل المدارس والمستشفيات».

وبيّن أن «المشروع يتضمن جعل التجمعات السكنية المقرر تشييدها مكتفية ذاتياً، من حيث البنية الاقتصادية التحتية، انطلاقاً من الزراعة وصولاً إلى الصناعة، ولا ينقصها شيء من المرافق، كالمساجد والمدارس والمراكز الصحية والأفران وحدائق الأطفال». ولفت إلى أنه «تم إنجاز 57306 منازل في الشمال السوري، ضمن الحملة الرامية لبناء 77 ألف منزل، بدعم من منظمات مدنية وتنسيق من إدارة الكوارث والطوارئ التركية». وأشار إلى أنه «جرى إيواء 50 ألف أسرة حتى اليوم في المنازل التي تم الانتهاء من تشييدها، وأنه سيتم بناء المزيد». واعتبر أن «تركيا لم تميز بين المناطق التي هرعت إليها من أجل المساعدة وفق ثروآتها الطبيعية، وأنها ترى الإنسان فقط عندما تنظر إلى المظلومين». وكشف أن بلاده «تقوم بأنشطة إغاثة يستفيد منها قرابة 6 ملايين شخص في مناطق مختلفة بسورية».

(العربي الجديد، الأناضول)